الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

بعنوان :

دور التدقيق المحاسبي في تمويل المؤسسات الإقتصادية

دراسة حالة: بنك التنمية المحليةBDL

من إعداد الطالبة : **إشراف الأستاذ(ة):**

- دحماني أميرة بن موسى ماحى حسينة.

- **أعضاء لجنة المناقشة:**

الأستاذ(ة): مقيدش فاطمة الزهراء	رئيسا
الأستاذ(ة): بن موسى ماحى حسينة	مقررا
الأستاذ :معروف جمال	مناقشا

السنة الجامعية:2017/2016

إهـــــداء

الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب، فاستنارت بنوره العقول، أحمده أن جعل الحمد فاتحة أسراره وخاتمه تصاريفه وأقداره أما بعد:

اهدي هذا العمل إلى:

من قال فيهما الله سبحانه وتعالى "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"-والدي الكريمين - أطال الله في عمرهما" إلى إخوتي نهلة ،يوسف،عبد المالك.

إلى من جمعني بهم القدر و كانوا خير رفقة لي :منور، شيماء ،صفوان ، فاطمة الزهراء ،سارة ،سليمة ،منيرة .

إلى مديري في العمل:بن مهيدي عبد الله.

إلى رفقائي في

تشكر

الحمد والشكر لله تعالى نحمده ونستعينه
الذي قدرني ووفقني في إنجاز هذا العمل
المتواضع والصلاة

والسلام على الرحمة المهدآت وحبيبنا
المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم
واجمعنا معه في الفردوس الأعلى،

كما أحمده على إلهامي الصبر طيلة
مشواري فقد اتخذته سلاحا لي في كل خطوة
أخطوها.

فكان لناي العون منه فنعم المولى.
العلم دواء القلوب العليلة،
ونورُه في الظلمة ،

ولا يسعني وأنا أضع بحثي هذا إلا أن
أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان
إلى كل من ساعدني في إعداد هذا العمل
خاصة إلى الأستاذة المشرفة الفاضلة
"بن موسى ماحي حسينة" التي تفضلت
بإشراف على بحثي ومتابعته خطوة بخطوة

فهرس المحتويات

	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة المختصرات	
قائمة الجداول و الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة	**أ-ب-ت-ث**
I. الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطارالمفاهيمي للتدقيق المحاسبي والتمويل.	
مقدمة	01
المبحثالأول: ماهية تدقيق الحسابات.	02
المطلب الأول: تعريف تدقيق الحسابات وأهدافه.	03
المطلب الثاني: اهمية التدقيق ومعاييره.	06
المطلب الثالث: أنواع التدقيق.	09
المبحث الثاني: ماهية التمويل.	19
المطلبالأول: تعريف التمويل و أهميته.	19
المطلب الثاني: طرق التمويل و مخاطره.	21
المطلب الثالث: مصادر التمويل و وظائفه.	25
المبحث الثالث: أساليب التمويل البنكي.	29
المطلبالأول: تعريف القرض.	29
المطلب الثاني: إجراءات منح القروض واهم مخاطره.	30
المطلب الثالث:الآليات التي يعتمد عليها البنك في منح القرض.	33
خاتمة	38
II. الجانب التطبيقي	
الفصلالثاني:دراسة حالة في بنك التنمية المحليةBDL.	

مقدمة	39
المبحثالأول: عموميات حول بنك التنمية المحلية BDL.	40
المطلبالأول: تقديم بنك التنمية المحلية.	40
المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك BDL.	42
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية.	44
المبحث الثاني: التدقيق في البنوك.	48
المطلبالأول: تنظيم الرقابة الداخلية والمنهجية المتبعة في التدقيق.	48
المطلب الثاني: تقرير المراقبة في منح و تسيير القروض.	50
المطلب الثالث:تقييم نظام الرقابة الداخلية.	54
خاتمة	56
الخاتمة العامة	57
قائمة المراجع	61

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات	
ANSEJ	الوكالةالوطنيةلدعمتشغيلالشباب
CNAC	الصندوقالوطنيللتأمينعنالبطالة
ANGEM	الوكالةالوطنيةلتسييرالقرضالمصغر
CAV	القروض المخصصة للسيارات
DRE	المدير الجهوي للإستغلال
DAP	سجل الشيكات الخاص بالبنك
BDL	بنك التنمية المحلية

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية BDL–مستغانم -
02	ميثاق الرقابة الداخلية لبنك التنمية المحلية
03	تقرير المدقق لوكالة بن سليمان.
05-04-	إستخدامات بنك التنمية المحلية من 2015/03/31 الى 2016/04/10
06	مضمون تقرير الرقابة حول قروض ANSEJ
07	مضمون تقرير الرقابة حول القروض الأخرى

المراجع :

الكتب باللغة العربية:

1. هيثم محمد الزغبي، **"الإدارة المالية والتحليل المالي"**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
2. طارق الحاج، **"مبادئ التمويل"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
3. محمد سمير الصبان، **"الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة"**، دار النهضة العربية، بيروت،لبنان، 1988.
4. محمد شفيق حسين طيب، محمد إبراهيم بيدات، **"أساسيات الإدارة المالية"**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997
5. محمد كمال خليل الحمزاوي،"**اقتصاديات الائتمان المصرفي**"،منشأة المصارف،مصر،2000.
6. محمد فضل مسعد ،خالد راغب الخطيب ،"**دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**" ،دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ،عمان ،الاردن،2006
7. محمد كمال خليل الحمزاوي،"**اقتصاديات الائتمان المصرفي**"،منشأة المصارف،مصر،2000.
8. محمد فضل مسعد ،خالد راغب الخطيب ،"**دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**" ،دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ،عمان ،الاردن،2006
9. منير إبراهيم هندي، "**إدارة البنوك التجارية**"، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 2002.
10. مصطفى رشدي شيعة، "**الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،2003.
11. عبد الفتاح صحن "**مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا**"، مؤسسة شباب الجامعة ،مصر،1993
12. عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سريا، **"الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي"**، الدار الجامعية، مصر، 1998.

13. عبد الوهاب يوسف أحمد، **"التمويل وإدارة المؤسسات المالية"**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008

14. عبد المطلب عبد الحميد، "**البنوك الشاملة"**، ديوان المطبوعات للنشر والتوزيع الاردن 2005.

15. خالد أمين عبد الله، "**علم تدقيق الحسابات"**، دار وائل للنشر الأردن،2000 .

16. خالد راغب الخطيب ،خليل محمود الرفاعي ، "**الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات** "دار المستقبل للنشر والتوزيع الأردن 1998

الرسائل:

1. رحو خيرة ،"**دور التدقيق الداخلي في ادارة مخاطر المؤسسة "**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ،قسم المحاسبة ،جامعة حسيبة بلوعلي،شلف ،سنة 2011.

المواقع الالكترونية :

2. ملوكة سامي مختلف مصادر تمويل المؤسسات الإقتصادية:

http://www.ta3lime.com/showthread.php?t=6098

المقدمة العامة

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي العديد من التغيرات الاقتصادية و العالمية ، حيث اكتسى التدقيق في عصرنا الحالي أهمية كبيرة بسبب انتشار المؤسسات المالية و البنوك بشكل واسع ،ولاسيما حجم معاملاتها و تعقد أعمالها و ارتفاع درجة المنافسة بينهما .هذا ما أدى الى بروز حاجة ماسة أمام ادارات هذه المؤسسات للبحث عن سبل و آليات لتضمن سلامة مركزها المالي و المحاسبي، و التي تمكنها من تقييم نتائج أعمالها لتتضح أمامها الرؤى و تضع الخطط المستقبلية لتحقيق الأهداف المسطرة.

و يستعمل التدقيق في الوقت الراهن كوسيلة أساسية في التمويل البنكي،و تلجأ المؤسسات الاقتصادية الى التمويل عبر مصادر خارجية لتغطية احتياجاتها ،و لكن للحصول على القروض المصرفية يتوجب عليها تقديم دراسة مفصلة عن المشروع خاصة المشاريع المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تكون عديمة الأهمية الاقتصادية .

تلجأ البنوك إلى عملية رقابية صارمة لمنح وتسيير القروض وعلى هذا فالرقابة والتدقيق البنكي أصبح أمرا لا غنى عنه خاصة وأن البنك ذو تعاملات خدمية مع أطراف عديدة ومختلفة، لذلك أصبح عمله يتركز على دراسة الأخطار التي قد تواجهه عند منحه للقروض، وقبل هذه الدراسة عليه بدراسة عميقة وجدية للحالة المالية للمقرض وقدرات تسديده للقرض في الوقت المناسب، وأثر عدم التسديد لا يقتصر على البنك لوحده بل ينعكس على كافة الاقتصاد الوطني نظرا لارتباطاته بالجهات الاقتصادية المختلفة وبالتالي حدوث الأزمات الاقتصادية، وتجنبها بالرقابة والتدقيق البنكي في صياغة سمعة المؤسسات عامة والبنوك خاصة واستمرار نشاطها .

و بناءا على ذلك تتبلور إشكالية مذكرتي في كالآتي :

الاشكالية العامة :

- **ما مدى فعالية التدقيق في منح وتسيير القروض ؟**

و لمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا الى طرح بعض الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو الإطار النظري العام لتدقيق الحسابات؟
- كيف يتسنى للمؤسسة الاقتصادية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها؟
- هل التدقيق على منح القروض ضمان لعدم مواجهة المخاطر؟
- ما هي الآليات التي يعتمد عليها في التمويل البنكي ؟

الفرضيات :

و للإجابة على الأسئلة نقترح الفرضيات التالية :

- للتدقيق نطاق واسع و يلعب دورا هاما في المؤسسات الاقتصادية .
- باعتبار المال أحد أهم العناصر في المؤسسة، فعليه تلجا المؤسسات الي التمويل عبر مصادر مختلفة لتغطية عجزها.
- تخضع عملية منح القرض لرقابة وفحص دوريين من شخص محترف محايد لإعطاء رأي فني شخصي.
- تعتمد البنوك في تمويلها للمؤسسات الاقتصادية على القيام بدراسة دقيقة لملفات القروض والأخذ بعين الاعتبار دراسة المخاطر التي قد تنجم عن عملية التمويل و تسعى الى الحصول على أكبر قدر من الضمانات لتجب و تغطية ملف المخاطر.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

- بحكم علاقة الموضوع بتخصصنا ماستر "تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير"،و المعرفة السابقة لمواضيع التمويل ليسانس "مالية مؤسسة".
- قيمة وأهمية هذا الموضوع.
- التعرف على الآليات البنكية في منح القروض.

أهداف الدراسة :

- التعرف على واجهة التدقيق المحاسبي داخل المؤسسات الاقتصادية .
- طرح أساليب متطورة لتمويل المؤسسات الاقتصادية.
- تبسيط عملية الحصول على القروض حيث يمثل هذا حاجز أمام تطور قطاع المؤسسات الاقتصادية و إعادة تأهيل القطاع المصرفي في الجزائر.

- استعمال التدقيق المحاسبي داخل المؤسسات الاقتصادية خاصة في عملية التمويل البنكي .

أهمية البحث :

نظرا للتطورات الاقتصادية السريعة والدور الذي تلعبه القروض في دفع عجلة الاقتصاد جاءت أهمية هذه الدراسة التي تمكن في التعريف بأسس كل من وظيفة التدقيق البنكي و التمويل ، إضافة إلى التعرف على كيفية منح وتسيير القروض ومحاولة معرفة مدى التطابق بين الجانب النظري والواقعي.

منهجية البحث :

اتبعت في دراستي على :

- **المنهج الوصفي:** يخص الجانب النظري حيث قمت بتعريف مختلف المصطلحات والتقنيات لإيضاح معنى ومحتوى هذه المعطيات واستعمالها كركيزة أساسية في تحليل الموضوع.
- **المنهج التحليلي:** يخص الجانب التطبيقي يوضح كيفية دراسة مختلف وسائل تقديم القروض في البنوك وذلك انطلاقا مما قدم لي من معلومات من طرف المؤسسة المستقبلة.

و الاعتماد على الإسبيان لاستطلاع رأي المهنيين فيم يخص الموضوع.

صعوبات الدراسة:

كأي عمل دراسي هناك صعوبة البحث العلمي و التي تتجلى في وجود بعض العراقيل و من أهمها:

- نقص المراجع المتعلقة بالتدقيق في البنوك.
- مشكل الحصول على إجابات الإسبيان و الإحصائيات و التحفظ عليها من قبل المؤسسة المستقبلة.
- حساسية موضوع التدقيق البنكي، إذ تعمل البنوك بسرية مهنية مما صعب إنجاز الفصل التطبيقي.

هيكل الدراسة:

قسمنا دراستنا إلى فصلين متكاملين حيث :

- **الفصل الأول :** الإطار المفاهيمي للتدقيق المحاسبي و التمويل.

و الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناولنا فيهم ماهية تدقيق الحسابات، ماهية التمويل، آساليب التمويل البنكي.

- **الفصل الثاني :** دراسة حالة في بنك التنمية المحلية BDL.

و الذي بدوره ينقسم الى ثلاثة مباحث تتمثل في عموميات حول بنك التنمية المحلية ، التدقيق في البنوك، إحصائيات حول القروض الممنوحة وتحليلها وتقييم نظام الرقابة عليها.

مقدمة

إن التطور الذي شهدته المؤسسة وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصاديةوتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطرا ف مختلفة وهيئات لهامصالح بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحيادوالموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأت عملية التدقيقلمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات.

تنبع أهمية الرقابة و التدقيق في البنوك التجارية من أهمية الدور الذي تلعبه في الاقتصاد، و تخدم هذه العملية عدة أطراف نذكر منها: إدارة البنك، المودعين، الزبائن و غيرهم ، لأنها تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني.

و لهذا سنتطرق في هذا الفصل : الاطار المفاهيمي للتدقيق المحاسبي و التمويل و عليه قمنا بقسيمه الى ثلاثة مباحث حيث انفرد المبحث الأول ماهية التدقيق المحاسبي ، و المبحث الثاني الى ماهية التمويل و في المبحث الثالث الى أساليب التمويل البنكي و تبعا للمنهجية.

المبحث الأول :ماهية تدقيق الحسابات.

في السنوات الأخيرة مر الاقتصاد الجزائر

تقلبات عديدة بأزمات عديدة ولكن تبقى الأزمة المالية أكثر حساسية إذ تمس معظم المؤسسات وعلى اثر هذه التحولات الاقتصادية تفرض كل المؤسسات الاستغلال العقلاني والسليم لمواردها من أجل تحسين الأنماط التسييرية لها والتي يتطلبها اقتصاد السوق لذلك يجب معرفة نقاط القوة والضعف حتى يتسنى لها تحقيق مردودية وربحية ولا يتحقق هذا إلا بالتدقيق.

المطلب الأول: تعريف تدقيق الحسابات و أهدافه.

لقد تعددت الكتابات التي تناولت تعريف التدقيق و لكنها كانت جميعها تتركز على بيان الهدف منها ومجال عملها دون تحديد لطبيعتها والنظرية التي تعمل على أساسها.

1-تعريف التدقيق

ترتكز تعاريف التدقيق على بيان أهدافها ومجال عملها، وترتبط أهدافها بالتطور التاريخي لها وهذا ما نوضحه في الجدول التالي:[1]

[1] محمد سمير الصبان، **"الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة"**، دار النهضة العربية، بيروت،لبنان، 1988 ص16.

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1500	اكتشاف التلاعب و الاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1850/1500	اكتشاف التلاعب و الاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1905/1850	اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء الكتابية	بعض ولكن الأساس المراجعة الشاملة	عدم الاعتراف بها
1933/1905	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي اكتشاف التلاعب و الأخطاء	مراجعة اختباريه وبالتفصيل	اعتراف سطحي
1940/1933	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز الماليااكتشاف التلاعب و الأخطاء	مراجعة اختباريه	بداية في الاهتمام
1960/1940	تحديد مدى سلامة ودقة تقرير المركز المالي	مراجعة اختباريه	اهتمام وتركيز قوي

جدول رقم-1-1: التطور التاريخي لمفهوم المراجعة

المصدر:محمد فضل مسعد ،خالد راغب الخطيب ،"**دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**" ،دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ،عمان ،الاردن،2006 ص 11.

وبإستعراض هذا التطور التاريخي للمراجعة يمكن تقديم عدة تعاريف لها:

التعريف الأول:التدقيق هو فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشأة فحصا دقيقا حتى يطمئن المدقق من أن التقارير المالية سواءا كانت تقرير على النتائج خلال فترة زمنية أو تقرير على المركز المالي

في نهاية الفترة أو أي تقرير آخر يظهر فيه صورة واضحة و حقيقية ودقيقة للفرض الذي أعد من أجله هذا التقرير.[1]

التعريف الثاني:التدقيق هو كما ذكرته إحدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية بحيث عرفت التدقيق على انه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل ذلك إلى الأطراف المعنية.[2]

التعريف الثالث:التدقيق هو عبارة عن عملية بحث وتحقق تسمح بتقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية أو غيرها الجارية في المؤسسة بهدف الضمان لمجموعة أو عدة مجموعات يهمها الأمر كالمسيرين والمساهمين وممثلو العمال لإعطاء مصدقيه المعلومات الموضوعة تحت تصرفهم المتعلقة بتسيير المؤسسة.[3]

تعريف شامل: التدقيق هو فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت عن تلك المعلومات.

2- أهداف التدقيق.

قبل التطرق إلى أهداف التدقيق الحالية يجدر بنا التعرف عما كان يهدف إليه التدقيق وما حدث من تطورات لأهدافه.

الشكل رقم -1-1:من اعداد الطالبةاستنادا على المرجع.

[1] عبد الفتاح صحن "**مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا**"، مؤسسة شباب الجامعة ،مصر، 1993 ص4

[2] المرجع نفسه ، ص5.

[3] محمد سمير الصبان،"**الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة**"، مرجع سابق، ص17.

أولا: الأهداف التقليدية:لقد كانت في القديم عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر من أخطاء أو غش أو تزوير. ويمكن حصر الأهداف التقليدية للتدقيق في النقاط التالية:[1]

1- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المؤسسة وسجلاتها وتقدير مدى الاعتماد عليها.

2- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر المحاسبية من أخطاء أو غش.

3- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية مع ما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.

4- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمؤسسة وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديها.

ثانيا: الأهداف الحديثة:

بانفصال الإدارة عن الملكية والاهتمام بتنمية رأس مال المستثمر ظهرت مهنة التدقيق والاعتراف بمهنة الرقابة الداخلية كنظام ضروري لأي تنظيم محاسبي فأصبح يهدف إلى:[1]

1- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.

2- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.

3- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

4- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

[1] خالد أمين عبد الله، "**علم تدقيق الحسابات**"، دار وائل للنشر الأردن ،2000، ص13.

المطلب الثاني:أهمية التدقيق و معاييره.

سنتعرض في هذا المطلب إلى أهمية التدقيق بالنسبة لعدة جهات وكذلك إلى معاييره.

1- أهمية التدقيق:

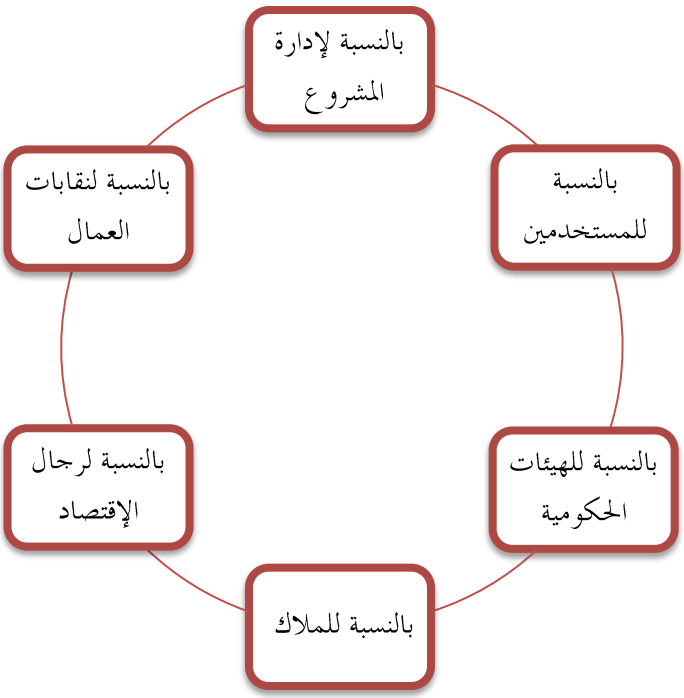

شكل رقم1-2-:من إعداد الطالبة استنادا على المرجع.

تتمثل أهمية التدقيق في خدمة مجموعة من المتعاملين مع المؤسسة حيث يعتمد عليها في رسم الخطط المستقبلية واتخاذ القرارات انطلاقا من البيانات المحاسبية خاصة إذا تم اعتماد هذه الأخيرة من قبل جهة محايدة ومستقلة عن المؤسسة ويمكن تقديم الجهات التي تعتمد التدقيق كما يلي: [2]

1-1- أهمية التدقيق بالنسبة لإدارة المشروع: تعتمد إدارة المؤسسة على المحاسبية التي تستخدم في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهدافها بكفاءة عالية ومن هنا تحرص على أن تكون هذه البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة .

1-2- أهميته بالنسبة للمستخدمين: بالنسبة للدائنين أو الموردين فيعتمدون على تقدير مدقق لصحة وسلامة القوائم المالية المعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات قبل المشروع في منح الائتمان التجاري

[1] خالد راغب الخطيب ،خليل محمود الرفاعي ، "**الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات** "دار المستقبل للنشر والتوزيع الأردن 1998 ص11.

[2] المرجع نفسه ،ص12.

والتوسع فيه، أما بالنسبة للبنوك ومؤسسات الاقتراض الأخرى فيعتمدون على المركز المالي السليم للمؤسسة في تمويل مشروعاتها.

1-3- أهميته بالنسبة للهيئات الحكومية: تعتمد على البيانات التي تصدرها المؤسسة في أغراض عديدة منها التخطيط، الرقابة، تحديد الوعاء الضريبي وتقرير الإعلانات لبعض الصناعات.

1-4- أهميته بالنسبة للملاك: تهتم هذه الفئة بمعرفة المركز المالي لوحدات اقتصادية لاتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه استثماراتهم التي تحقق لهم اكبر عائد ممكن بالاعتماد على دقة وصحة القوائم المالية.

1-5- أهميته بالنسبة لرجال الاقتصاد: يعتمدون عليه من خلال دقة البيانات المحاسبية في تقدير الدخل القومي والناتج الدخل الخام في رسم برامج الخطط الاقتصادية.

1-6- أهميته بالنسبة لنقابات العمال: تعتمد نقابات العمال على المركز المالي الصحيح والنتائج المحققة والمصححة في مفاوضتها مع الإدارة بشأن الأجور وتحقيق مزايا للعمال.

2- معايير التدقيق:

يرتكز التدقيق على معايير عامة مقبولة ومتعارف عليها وتعتبر هذه المعايير الإطار العام الذي يعتمد عليه المدقق لقيامه بعمله وذلك في جميع مراحل عملية التدقيق ابتداء من الأعداد إلى غاية تقديم التقرير ويمكننا تلخيص هذه المعايير فيما يلي: [1]

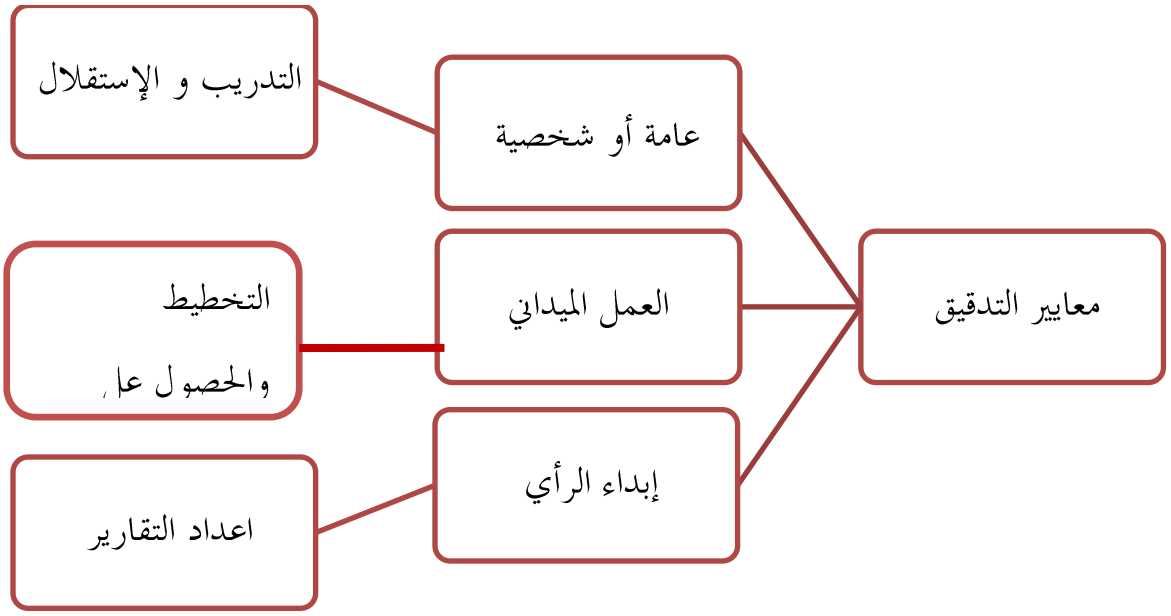

شكل رقم 1-3-:من اعداد الطالبة اسنادا على المرجع.

[1] خالد أمين عبد الله **"علم تدقيق الحسابات"** مرجع سابق ص18.

2-1- معايير عامة أو شخصية: وتتمثل فيما يلي:

- يجب أن يقوم بالتدقيق شخص أو أشخاص حائزين على التدريب الفني الملائم والكفاءة اللازمة لتدقيق الحسابات.

- على مدقق الحسابات أن يلتزم دائما بالاستقلال في تفكيره في جميع الأمور التي تخص المهنة المنوطة به.

- على مدقق الحسابات أن يبذل العناية المهنية الواجبة في عملية التدقيق ووضع التقرير.

2-2- معايير العمل الميداني: أما معايير العمل الميداني فتتمثل في:

- ينبغي وضع خطة وافية بصورة كافية لعمل المدقق وان يكون هناك إشراف جدي ودقيق على أعمال مساعديه.

- يجب دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية الموضوعة والمطبقة لتقدير مدى الاعتماد عليها ومدى الاختبارات اللازمة.

- يجب الحصول على أدلة وقرائن إثبات بقدر كاف ونوعية جيدة عن طريق الفحص المستندي والتدقيق الحسابي والإنتقادي والملاحظات والمصادقات والاستفسارات لتوفير أساس يعتمد عليه لإبداء رأيه في القوائم المالية محل الفحص.

2-3- معايير إبداء الرأي:

بعد القيام بفحص نظام الرقابة الداخلية والقيام بالعمل الميداني يبقى على المدقق أن ينهي عمله بإعداد التقرير النهائي حول مدى صحة وسلامة ومصداقية القوائم المالية.

وأهم المعايير المعتمدة في إعداد التقرير ما يلي:

- يجب أن ينص التقرير على مدى الالتزام والاعتماد في إعداد القوائم المالية ومختلف الوثائق الأخرى على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- ينبغي أن ينص التقرير على ما إذا كانت الطرق المحاسبية المعتمدة عليها في إعداد التقرير والقوائم المحاسبية هي نفسها التي تم الاعتماد عليها في الدورات السابقة كطرق تقييم المخزون والإهتلاك.

- يجب أن يحتوي التقرير على الرأي الذي يبديه المدقق حول القوائم المالية وتحمله مسؤوليته في هذا التقرير أمام كل الهيئات المعنية.

المطلب الثالث : أنواع التدقيق.

أولا: تختلف أنواع التدقيق باختلاف الوجهة التي ينظر لعملية التدقيق من خلالها ويصنف حسب الزوايا المختلفة إلى ما يلي:

الشكل رقم1-4:من اعداد الطالبةاسنادا على المرجع.

1-من حيث نطاق عملية التدقيق والوقت:

1-1 من حيث نطاق عملية التدقيق:سوف نتعرض من حيث مجال أو نطاق عملية التدقيق إلى نوعين هما:[1]

1-1-1 التدقيق الكامل: يقوم المدقق بفحص جميع الدفاتر والسجلات وما تنظمنه من بيانات وحسابات فحصا كاملا لجميع المفردات للتأكد من عدم احتوائها على أخطاء أو تلاعب أو غش لإبداء رأيه الفني المحايد فيها ويسمى هذا النوع بالكامل التفصيلي ويطبق هذا النوع في المؤسسات صغيرة الحجم وقليلة العمليات. أما بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذا النوع إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المدقق على مراعاتهما باستمرار مما أدى إلى الاعتماد على تدقيق اختباري أي أن يقوم المدقق باختبار عدد من العينات لكي تخضع لعملية الفحص ومن ثم تعميم النتائج المتوصل إليها

[1]خالد أمين عبد الله "علم تدقيق الحسابات"مرجع سابق، ص32.

على كل مجموعة اختيرت العينات منها وان الفرق بين التدقيق الكامل التفصيلي والكامل الاختباري يقتصر على نطاق التدقيق فقط وليس على الأصول والمبادئ العلمية.

2-1-1 التدقيق الجزئي: هو العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محددة الهدف أو موجهة لغرض معين كان يعهد إليه فحص عمليات الشراء أو البيع أو جرد المخزونان ولا يهدف إلى الحصول على رأي محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلا لتها على المركز المالي وإنما يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤولياته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات ولذلك يتعين في هذه الحالة الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوبة حتى ينسب إليه إهمال أو تقصير في الأداء وبالتالي يحمي نفسه بواسطة هذا العقد.

2-1- من حيث الوقت: هناك نوعين من التدقيق في هذا المجال:[1]

1-2-1- التدقيق النهائي: يقصد به القيام بعمليات التدقيق بعد انتهاء السنة المالية أي بعد إقفال الدفاتر المحاسبية وإجراء قيود التسوية وإعداد القوائم المالية وتحديد المركز المالي ومن المزايا التي يحققها التدقيق النهائي هي:

-ضمان حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر التي تم تسويتها.

- إن إجراء التدقيق بصورة متواصلة خلال فترة زمنية معينة يقلل من إمكانية حدوث أخطاء.

_ تفادي حدوث ارتباك في سيرورة عمل المؤسسة لقلة الزيارات التي يقوم بها المدقق أثناء العمل .

كما يعاب على هذا النوع من التدقيق ما يلي:

- عدم اكتشاف المدقق للأخطاء أو التلاعبات أثناء وقوعها مما يؤدي إلى تراكمها.

- قصر المدة المحددة لتدقيق القوائم المالية قد يؤدي إلى عدم تقديمها في المواعد المحددة قانونا للهيئات المعنية مما ينجر عنه تكاليف إضافية.

– توقف عمل المدقق لبعض الوقت حتى يسمح له بجمع مختلف الأدلة والإثباتات اللازمة.

– إن تقارب تواريخ إقفال القوائم المالية قد يؤدي إلى التضحية ببعض الدقة في الأداء مقبل الإسراع في انجاز العمل.

[1] محمد سمير الصبان، عبد الله هلال،**"الأسس العلمية لمراجعة الحسابات"**، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998 ص50.

2-2-1- التدقيق المستمر: يقصد به القيام بعمليات الفحص وإجراء الاختبارات بصفة مستمرة على مدار السنة المالية حيث يقوم المدقق بزيارات منتظمة للمؤسسة لمراجعة البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر مع ضرورة إجراء مراجعة نهائية بعد إقفال الدفاتر نهاية السنة للتحقق من التسويات الضرورية لأعداد القوائم الختامية وظهر هذا النوع لمعالجة عيوب التدقيق النهائي ومن مزاياه ما يلي:

- الزيارات المتكررة للمدقق تؤدي إلى سرعة اكتشاف الأخطاء وقت حدوثها.

- وجود وقت كاف يساعد المدقق على الفحص الكلي والدقيق لمختلف العمليات.

- إن التدقيق المستمر يساعد المدقق بإنهاء مهامه في وقت يسمح له إعداد تقريره.

- إن زيارات المدقق المنتظمة للمؤسسة أثناء فترة العمل تقلل من فرصة التلاعب لخشية العاملين اكتشاف ما يقع منهم من أخطاء.

ومن عيوب هذا النوع من التدقيق نذكر ما يلي:

- حضور المدقق ومعاونيه بصفة متكررة إلى المؤسسة قد يعطل إدارة الحسابات.

- سهو المدقق عن إتمام بعض الإجراءات التي كان قد بدا فيها ولم ينته منها.

– إتاحة إمكانية تغيير أو الحذف من قبل العاملين بغرض الغش أو الإختلاس أو بعض الأخطاء لعلمهم بعدم عودة المدقق إلى الحسابات التي سبق فحصها.

2- من حيث الشمول والمسؤولية والغرض من عملية التدقيق:

2-1- <u>من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ</u>: يمكن تقسيم التدقيق من خلال هذا المعيار إلى تدقيق عادي وتدقيق لغرض معين. [1]

2-1-1- التدقيق العادي: هو فحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها على نتائج الأعمال والمركز المالي وإبداء رأي المدقق الفني المحايد حول ذلك، وغالبا ما يلجا المدقق إلى إتباع التدقيق الإختباري هنا ويعتبر مسؤولا بالطبع عن أي إهمال أو تقصير في ممارسته لمهنته، أي أدائه للعناية المعقولة المتوقعة من شخص عادي يزاول المهنة في نفس الأحوال والظروف القائمة في المؤسسة تحت التدقيق.

[1] خالد أمين عبد الله "**<u>علم تدقيق الحسابات</u>**" مرجع سابق ص37.

2-1-2- الفحص لغرض معين: يهدف هذا النوع إلى البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص، وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع التدقيق وقد سبق تدقيقها تدقيقا عاديا والخروج برأي فني محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال. ومن أمثلة الفحص لغرض معين فحص الدفاتر والسجلات بهدف إكتشاف غش ما أو التعرف عن أسباب اختلاس معين.

2-2- <u>من حيث الغرض من عملية التدقيق:</u> ينقسم إلى خمسة أنواع نوجزها فيما يلي:[1]

2-2-1- تدقيق الأهداف: يقصد به التحقق من الأهداف المرسومة سالفا والمخطط لها قد تحققت فعلا وعلينا أن نتذكر هنا أن الهدف من عملية التدقيق ليس تصيد الأهداف وإنما تحسين الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

2-2-2- التدقيق القانوني: يقصد به تأكد المدقق من أن المؤسسة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة.

2-2-3- التدقيق المالي: يقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة فحصا انتقادينا ومنظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى تعبير القوائم المالية عن المركز المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمانية معلومة مدى عدالة تصويرها لنتائج إعمالها من ربح أو خسارة في تلك الفترة وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا في الاستعمال.

2-2-4-التدقيق الاجتماعي: إن تعظيم الربحية لم يعد الهدف الوحيد لوجود أية مؤسسة واستمرارها بل شاركه في دلك أهداف أخرى مهمة منها تحقيق الرفاهية للمجتمع.

الذي تعمل فيه تلك المؤسسة أي انه أصبح من مهام المؤسسة واجب وطني تجاه المجتمع ومن هنا يعني هذا النوع من التدقيق بالتأكد من قيام المؤسسة المعنية بمثل هذا الواجب.

أما كيفية التدقيق الاجتماعي فهي اقل ما يقال عنها أنها صعبة.

2-2-5- التدقيق الإداري: يقصد به تدقيق النواحي الإدارية للمؤسسة للتأكد من أن الإدارة تسير بالمؤسسة نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

[1] المرجعنفسه، ص 38.

ومن هنا يطلق عليه البعض تدقيق الكفاءة الإدارية حيث يرتكز هذا النوع بالفعل في البحث عن كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة من اقتصادية وبشرية وغيرها بحيث تحقق أقصى منفعة ممكنة وهو ما يطلق عليه الاستخدام الاقتصادي حيث أصبح لزاما على المدقق أن يعطي رأيا فنيا عن كفاءة إدارة المؤسسة.

2-3-من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق والالتزام:

2-3-1من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق: يمكن تقسيم التدقيق من هذه الناحية إلى نوعين هما: **التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.**[1]

2-3-1-1- التدقيق الداخلي: هو مجموعة من الإجراءات التي تنشا داخل المؤسسة لغرض التحقق من طبيعة السياسات والخطط المرسومة كما يمكن تعريف ه بأنه أداة تعمل من داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة الداخلية عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى وقد اقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على محاسبة الدفاتر والسجلات لغرض اكتشاف أخطاء التسجيل وبعد ذلك اتضحت إمكانية استخدامه لخدمة الإدارة العليا في جميع المجالات وتقوم به هيئة داخلية أو محققين تابعين للمؤسسة.

2-3-1-2- التدقيق الخارجي: هو عملية فحص القوائم المالية يقوم به شخص خارجي مستقل عن إدارة المؤسسة ومدى تمثيلها لنتيجة الأعمال ومركز ها المالي عن طريق اكتشاف الأخطاء وتحديد الانحرافات ومعالجتها.

2-3-2 من حيث الالتزام في عملية التدقيق: ينقسم التدقيق من حيث عملية الإلزام القانوني إلى نوعين: **التدقيق الإلزامي والتدقيق الاختياري.**[2]

2-3-2-1 التدقيق الإلزامي: هو التدقيق الذي يحتم على المؤسسات القيام به، أين تلتزم المؤسسة بتعيين مدقق خارجي لمراجعة حساباتها الختامية ومراكزها المالية ومناهم هذه المؤسسات شركة المساهمة، حيث يلجا إلى تعيين خبير بمراجعة الحسابات لكي يعمل نيابة عنهم في مراجعة نشاط الشركة وإدارتها، حتى يطمئنوا من صحة الحسابات المقدمة إليهم من قبل مجلس الإدارة، وأنها تمثل المركز السليم للشركة وعدم استغلال المديرين لسلطتهم ونفوذهم في استغلال أموال الشركة لأغراضهم الشخصية ولهذا أصبح من الضروري على

[1] خالد راغب الخطيبة ،خليل محمود الرفاعي ،مرجع سابق ص25.

[2] نفس المرجع السابق ص26.

المشرع إلزام وجوب تطبيق التدقيق والقيام به إضافة إلى حماية وضمان حقوق الهيئة المهتمة بالقوائم المالية للشركة.

2-3-2-2-التدقيق الاختياري: هو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به ففي المؤسسات الفردية يتم الاستعانة بالمدقق في اكتشاف الأخطاء و التلاعبات في الحسابات، حماية مصلحة صاحب رأس المال وصحة القوائم المالية المقدمة إلى إدارة الضرائب، أما بالنسبة لشركة الأشخاص فيعتمد الشركاء على مدقق خارجي للفائدة التي تتحقق من وجوده من حيث اطمئنانهم على صحة المعلومات المحاسبية على نتائج الأعمال والمركز المالي والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء.

ثانيا : التدقيق الداخلي و الخارجي .

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة تقدير وتقييم لناجعة الرقابة الداخلية ويقوم بها شخص من المؤسسة، أما التدقيق الخارجي فهو استعراض للعمليات بغرض إبراز الوجه الحقيقي للمؤسسة.

هناك فرق بين الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي حيث أن الرقابة الداخلية هي مجموعة من المبادئ المساهمة بالتحكم في المؤسسة ،هدفها الاساسي الحفاظ على الممتلكات و المعلومات و كذا تطبيق ما هو صادر عن ادارة المؤسسة و هذا لتحقيق أهدافها بينما التدقيق الداخلي هو وظيفة الفحص و مراقبة دورية داخل المؤسسة من اجل تحقيق الاهداف المرجوة .

من خلال المفهومين نستخلص أن الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي يعملان بصورة متكاملة في المؤسسة

1- **الرقابة الداخلية** :هيإجراءات وأساليب توضع لضمان سير العمل,ومن أجل حماية الأصول, والمحافظة على القدرة النقدية والمحاسبية وفق المعايير والنظم الصحيحة

1-1 أهداف الرقابة الداخلية: تتمثل أهدافها فيمايلي:[1]

1-1-1-التحكم في المؤسسة: ويعتبر من أهم أهداف مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين, ويحدث هذا

عن طريق التنفيذ الصارم والدقيق لمختلف التعليمات والإجراءات والقوانين.

1-1-2حماية أصول المشروع: ويقصد بها حماية المؤسسة لأصولها وسجلاتها حماية فعلية وهنا تنقسم

الحماية إلي جزئين حماية مادية وهى مثل السرقة والتلف والحماية المحاسبية وترتبط بالتسجيلات

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سريا، **"الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي"**، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص 134.

للحركات الفعلية للأصول وغيرها.

-1-1-3ضمان الدقة وجودة المعلومات: ويعتبر أهم الأهداف على الإطلاق حيث يوفر للمؤسسة

أولغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المؤسسة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات صائبة.

1-1-4تحسين ورفع الأداء: حيث ركزت كل التعريفات السابقة على الكفاءة الانتاجية التي هي قدرة

المؤسسة على الوصول للهدف الذي حددته, والفعالية ويقصد به تحقيق المؤسسة أهدافها بأقلالتكاليف مع المحافظة على نفس الجودة والنوعية.

2- التدقيق الداخلي :

مفهومه : التدقيق الداخلي هو عبارة عن فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف الادارة العليا قصد مراقبة وتسيير المؤسسة، هذا النشاط يقوم به قسم تابع لإدارة المؤسسة ومستقل عن باقي الأقسام الأخرى.

إنالأهدافالرئيسيةللمدققينالداخليينفيإطارهذا النشاط الدوري هي إذن تدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية أي أنالمعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة،الهياكلواضحة و مناسبة.

2-1انواع التدقيق الداخلي :

ينقسم عمل المدقق الداخلي الى قسمين رئيسيين هما التدقيق المالي و الإداري بالإضافة الى قسم فرعي و هو أسلوب العمل .

2-1-1 التدقيق المالي :يتناول التحقق من وجود الأصول ووجود الحماية المناسبة لها من الإختلاسات و الإهمال كما يتناول فحص النظام المحاسبي و فعاليته . و يقوم المدقق الداخلي بكافة عمليات التدقيق و الفحص باستقلال تم عن قسم المحاسبة في المؤسسة .

2-1-2 التدقيق الإداري : هذا النوع من التدقيق يتجاوز فيه المدقق الداخلي دوره من الناحية المحاسبية إلى أقسام أخرى للمؤسسة لمعرفة مدى التقيد بسياسات المؤسسة و مخططها و عليه ممارسة الحذر كله عند التعرض إلى نواحي تقنية تكون في الواقع أبعد من حدود معرفته .

2-1-3 أسلوب العمل : يمكن تلخيص أسلوب العمل في التدقيق الداخلي فيما يلي:

1- تحديد العمل و الأهداف المراد تحقيقها.

2- بناء برامج دقيقة تناسب هدف الموضوع ووضع الخطط .

3- فحص الأعمال، التأكد من سلامتها ومراقبتها .

4- مقارنة التنفيذ مع الخطط النظرية الموضوعية .

5- تقديم تقارير لمختلف المستويات الإدارية المعينة عن الإنجاز من مشاكل و طرق حلها .[1]

2-2 أهداف التدقيق الداخلي:

يمكن تلخيص أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي :

-المتابعة و التحقق من مدى الإلتزام بالسياسات و الإجراءات و الخطط .

- التحقق من صحة و دقة البيانات المحاسبية و تحليلها و يتطلب من المدقق الداخلي القيام بعمليات التدقيق المستمر.

- تحقيق الأهداف التي تعظم المنافع من إستخدام الأساليب و الطرق المناسبة في إستغلال الموارد المادية و البشرية المتاحة .

- التحقق من وجود الحماية الكافية للأصول و إمكانية الإعتماد على البيانات المالية المعدة للإدارة .

3-التدقيق الخارجي[2]

إنّ التدقيق الخارجي وبخلاف مع الرقابة الداخلية لا يمثل وظيفة إدارية ولكنها تعتبر حق لبعض الأطراف الخارجي من ذوي المصلحة في نشاط الوحدة الاقتصادية لتراقب تصرفات الإدارة فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد والالتزام بالقوانين والقواد الموضوعة ولا شك إنّ هذه الأطراف هم المساهمون في رأس مال الشركة وسوف نتعرض فيما يلي إلى فروض التدقيق الخارجي وإجراءاته والتعرف على الشخص القائم بعملية المراجعة.

3-1 فروض التدقيق الخارجي:

في مجال التدقيق الخارجي يجب توفر مجموعة من الافتراضات ليكون التدقيق ممكنا ومفهوما وتشمل:[3]

---

[1] رحو خيرة ،"**دور التدقيق الداخلي في ادارة مخاطر المؤسسة** "،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ،قسم المحاسبة ،جامعة حسيبة بلوعلي،شلف ،سنة 2011،ص 15-16-17.

[2] محمدسمير الصبان، "**الأصولالعلميةللمراجعةبينالنظريةوالممارسة**"،مرجعسبقذكره،ص 30.

1-1-3 قابلية البيانات للفحص وعدم وجود تعارض بين مصلحة المدقق والمؤسسة:

- **قابلية البيانات للفحص:** هذا الفحص يعتمد على معايير تقييم البيانات المحاسبية والمتمثلة فيما يلي:

أ. **الملائمة:** أي أن تكون المعلومات التي يطلبها المدقق ويتحصل عليها ملائمة لاحتياجاته واستخداماته فلا تكون هذه المعلومات خارجة عن نطاق العمل و الاختصاص.

ب. **القابلية للفحص:** وتعني إمكانية القيام بفحص هذه البيانات والوصول إلى نتيجة واحدة بالرغم من اختلاف الشخص القائم بعملية الفحص وبالتالي هذا المعيار يضمن صدق المعلومات لمستخدميها.

ج. **البعد عن التحيز:** وهذا بالنسبة للعمليات حيث يتم تسجيلها دون زيادة أو نقصان لأنّها تعبر عن ما يجري داخل المؤسسة.

د. **القابلية للقياس الكمي:** لكي تكون البيانات المحاسبية مفيدة لمستعملها يجب أن تكون قابلة للحسابات والعد.

- **عدم وجود تعارض بين مصلحة المدقق ومصلحة المؤسسة:** إنّ هذا الفرض يعتبر مهم جدا لسير عملية التدقيق الخارجي جاء لخدمة أهداف المؤسسة من خلال التوجيهات التي يقدمها وكذلك الاقتراحات وهذا لتحسين التسيير وتصحيح الانحرافات لزيادة المردودية وبالتالي إلى وجود ثقة بين الإدارة والمدقق مما يسهل عمله من خلال اعتماده على تدقيق اختباري.

أما في حالة غيب الثقة في الإدارة فإنّ المدقق يعتمد في عمله على فحص تفصيلي مما يستغرق وقت أكثر.

2-1-3 خلو القوائم المالية أو أي معلومات أخرى من أية أخطاء غير عادية ووجود نظام سليم للرقابة الداخلية:[1]

- **القوائم المالية أو أي معلومات أخرى من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية:** إنّ عدم وجود هذا الفرض يتطلب من المدقق القيام بعمل إضافي وذلك من خلال إعداد برنامج موسع للتأكد من عدم وجود أخطاء، وهنا تبرز مسؤولية المدقق الخارجي فباكتشاف الأخطاء والتبليغ عنها إذا كانت تواطئية وواضحة وذلك من خلال الفحص المقام.

- **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال وجود أخطاء:** يقوم هذا الفرض على وجود نظام سليم للرقابة يحدد من حدوث أخطاء، فإنّ قيام كل مسؤول بمراقبة موظفيه يؤدي إلى اكتشاف أخطاء في وقتها وعدم تفاقمها، كما أنّ هذا الغرض يدعو إلى القيام بالتدقيق الاختباري بدلا من التدقيق الشامل مما يجعل عملية التدقيق اقتصادية وعملية.

3-1-3 التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية، والبيانات التي تكون صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل:

[1] محمدسمير الصبان،المرجع السابق ذكره،ص32.

- **التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها:** من خلال هذا الفرض فالمدقق يعتمد على تقييم مدى صحة القوائم المالية على درجة تطبيق المؤسسة للمحاسبة وفقا للمبادئ المتعارف عليها حيث أنّ الكثير من الأخطاء تكون نتيجة عدم التطبيق الجيد والصحيح لهذه المبادئ.

- **البيانات التي تكون صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل:** يمكن حسب هذا الفرض الحكم على سلامة نظام الرقابة الداخلية مما يسهل عملية التدقيق، وغياب هذا الفرض يجعل من هذه العملية صعبة أو مستحيلة بسبب ترك المجال للإدارة بالتلاعب في ممتلكات المؤسسة.

4-1-3 المراجع الخارجي يزاول نشاطه كمراجع فقط ومركزه المهني يفرض عليه التزامات تتناسب مع هذا المركز:

- **المراجع الخارجي يزاول نشاطه كمراجع فقط:** يجب أن لا يتعدى عمل المدقق فحص حسابات المؤسسة لإبداء رأيه والمصادقة على الحسابات إلى أعمال أخرى خارجة عن نطاق العمل الذي كلف به وهذا العمل يتطلب استقلال المراجع الخارجي للمؤسسة.

- **يفرض المركز المهني على المدقق الخارجي التزامات مهنية تتناسب مع هذا المركز:** تعتبر وظيفة المدقق الخارجي وظيفة حساسة مقارنة مع الوظائف الأخرى لذا يجب توفر بعض الالتزامات نذكر منها الأمانة والمحافظة على أسرار المهنة، توفره على المهنة والخبرة وتقديمه لرأي محايد عن حقيقة ما توصل إليه.

المبحثالثاني:ماهية التمويل.

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية، وذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة.

المطلب الأول :تعريف التمويل و أهميته .

مفهوم التمويل:

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ، وكان ضروريا التغلب على التحديات المخلفة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية، ما يدفع بالمستثمرين ورجال الأعمال إلى البحث عن مصادر متعددة ومتنوعة ومن هنا نستنتج أن لكمة التمويل مفهومين:[1]

- **من حيث النظرة الضيقة:** تعني كلمة تمويل مجموع وسائل الاقتراض التي تضمن للمؤسسة استمرار نشاطها.

- **من حيث النظرة الواسعة:** التمويل هو مجمل العمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة بتلبية كل متطلباتها، من أموال وزيادات لاحقة لعقود القروض بصفة عامة أو المنشآت المالية أو المساهمات الممنوحة بسندات باهظة أو تطوعية من طرف الدولة، الخزينة العامة، الجماعات المحلية.

كما يعرف على أنّه: " أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية فهو نابع عن رغبة الأفراد ومنشأة الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية ".

والتمويل بمناه الاقتصادي يعني: " مجموع الطرق والوسائل المالية وجميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة، فهو يعتبر عصب الحياة الاقتصادية يمدها بالتدفقات النقدية والمالية فكلما كان التمويل كافيا كانت نسبة نجاح المشروع الاقتصادي أكبر ".

المعنى الحقيقي للتمويل: يقصد به توفير المواد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، ويقصد به الموارد تلك السلع والخدمات اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس أموال جديدة و استخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية يقصد إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية.

[1] هيثم محمد الزغبي، **"الإدارة المالية والتحليل المالي"**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 77.

المعنى النقدي للتمويل: هو توفير الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال، كما يمس التمويل جانب الطاقات البشرية، ومدى كفاءتها ومهارتها البشرية.[1]

2. أهمية التمويل:

يعد التمويل عاملا مهما من عوامل علم الاقتصاد وتتجلى هذه الأهمية من خلال تسهيل وتأمين عملية انتقال الفائض النقدي من المؤسسات ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي بها عجز مالي فيكون إنفاق السلع والخدمات أقل من دخلها، كما يمكن أن نبرز أهمية التمويل من خلال أهدافه والمتمثلة في:

- مساعدة المؤسسة على تسوية توازنها المالي.

- التمويل يساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي وذلك بخلق مشاريع جديدة.

- يساهم التمويل في تفعيل وتنشيط ميكانيزمات الجهاز المصرفي من خلال حركة رأس المال.

- يساهم التمويل في إعطاء الحركة والحيوية الضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي وتنمية شاملة.

- الزيادة في رأس مال المؤسسة.

- تلبية مختلف متطلبات الأعوان الاقتصادية في جميع المجالات.

- توسيع نشاط المؤسسة لتسيير عملياتها الاستغلالية والاستثمارية.

- تمويل المؤسسات التي يكون لديها عجز مالي أو المؤسسات التي تكون في حاجة إلى موارد إضافية.

[1] هيثم محمد الزغبي، المرجع السابق ذكره، ص 110.

المطلب الثاني: طرق التمويل ومخاطرها.

1. طرق التمويل:[1]

يمكن للمؤسسة أن تلجأ إلى طرق مختلفة للتمويل، وهنا سوف نذكر طريقتين للتمويل ممثلة فيما يلي:

شكل رقم 1-5:من اعداد الطالبة استنادا على المرجع.

1.1 التمويل المباشر:

هي طريقة لتمويل المؤسسة حيث تعتبر هذه العملية أساسية ومهمة بالنسبة لها من الناحية المالية حيث أن المؤسسة تتجه إلى المدخرين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يربط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة ويتم بإصدار المؤسسة أوراق مالية أي سندات عن طريق اكتتاب في رأس المال المشروع وذلك بتقسيم الأعوان الراغبون في توظيف أموالهم بشرائها.

فالتمويل يعني تلك العلاقة المباشرة بين المقرض دون توسيط مالي أو نقدي، وهذا النوع من التمويل يتخذ صورا متعددة تتمثل في:

[1] طارق الحاج، **"مبادئ التمويل"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 22.

- التمويل المباشر لدى الأفراد:

هو حصول الأفراد على الأموال اللازمة لتمويل حاجاتهم الاستهلاكية والاستثمارية وتكون هذه العملية إما بين الأفراد فيما بينهم أو بين الأفراد والمشروعات.

- التمويل المباشر للمشروعات:

نقصد به لجوء المؤسسات إلى مورديها أو عملائها أو مؤسسات أخرى ليمنح لها قروض وتسهيلات ائتمانية بغرض تمويل احتياجاتها التمويلية ولسد عجزها.

- التمويل المباشر للحكومة:

يتكون هذا التمويل عن طريق إصدار سندات مختلفة والمتمثلة في أذونات الخزينة وهي أهم قروض قصيرة الأجل، أما السندات الطويلة الأجل تشمل قروض المؤسسات الهامة والمؤسسات المتخصصة المضمونة من طرف الدولة، فمعظم الدول النامية تسعى للحصول على هذا النوع من التمويل لتغطية عجزها عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات التي ليس لها صفة مالية.

2.1 التمويل غير المباشر: يكون هذا النوع من التمويل لتسوية احتياجات وإمكانيات التمويل إذ يتصف بتدخل وسيط مالي، الهيئات المالية الوسيطية التي تقوم بتجميع المدخرات من الوحدات ذات الفائض ثم يتم توزيعها على الوحدات التي تحتاج إليها فهي تقرض ما تقترض وتحاول هذه الهيئات الوسيطية أن توفق بين متطلبات الادخار ومتطلبات التمويل.[1]

[1] طارق الحاج، المرجع السبق ذكره، ص23.

2. مخاطر التمويل:

يمكن أن نقسم مخاطر التمويل إلى عدة مخاطر نذكرها:[1]

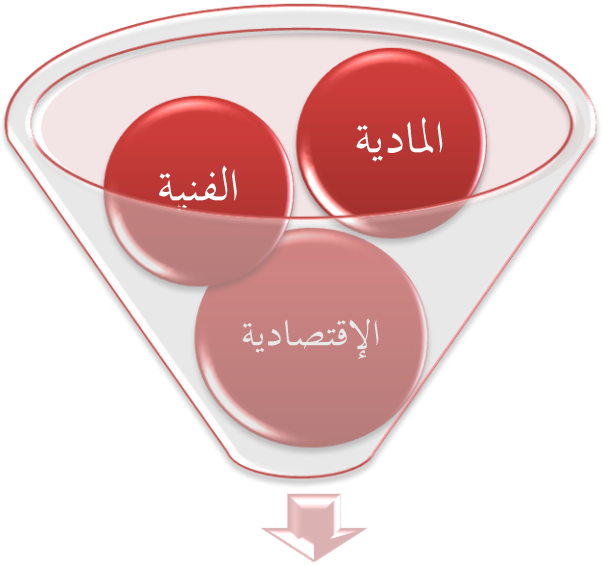

شكل رقم 1-6: من اعداد الطالبة استنادا على المرجع .

1.2مخاطر مادية: وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي ناتج العمل الذي مولناه فنحن في هذه الحالة لا نستطيع أن نسدد المبالغ التي اقترضناها أي مولنا أنفسنا بها مما يلحق بنا خسائر أي تكاليف إضافية.

هناك أمثلة على هذا النوع كثيرة منها: تلف المخزون من الطعام بسبب الحشرات أو الحيوانات، تلف منزل بسبب حريق أو فيضان.... الخ.

[1] المرجع نفسه ، ص 31.

2.2 مخاطر فنية:

هي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقية أن مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خططه، ومن أجل ذلك فإنّه بالرغم من الوسائل المعروفة فإنّ المنتج قد يفشل في عمل شيء مرغوب لأنّه غير مؤهل فنيا لاستخدام

عناصر الإنتاج خاصة التعامل مع الآلات الحديثة، فإذا نجح في عمله فإنّه قد يستهلك من أجل ذلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة، وهذا هدر للموارد وبالتالي يلحق بالمنتج خسائر لم تكن بالحسبان، لذا تركز المصانع على الفنيين المهرة في العملية الإنتاجية حتى ولو كانت تكلفة تشغيلهم عالية.

3.2 مخاطر اقتصادية:

هي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة وهي تنقسم إلى نوعين:

أ. خطر انخفاض الطلب على المنتج الذي مولناه، مما يعني عدم الحصول على مردود مالي نسدد من خلاله أقساط التمويل وباقي الالتزامات الأخرى والأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطلب عن السلعة المنتجة، أو الخدمة الكثيرة منها المنافسة، انخفاض الدخل، نوع السلعة،... الخ.

ب.مخاطر عدم كفاية عرض الموارد لمنع المنتج المخطط له وبالتالي قد لا يمكن إنتاجه.

المطلب الثالث: مصادر التمويل و وظائفه.

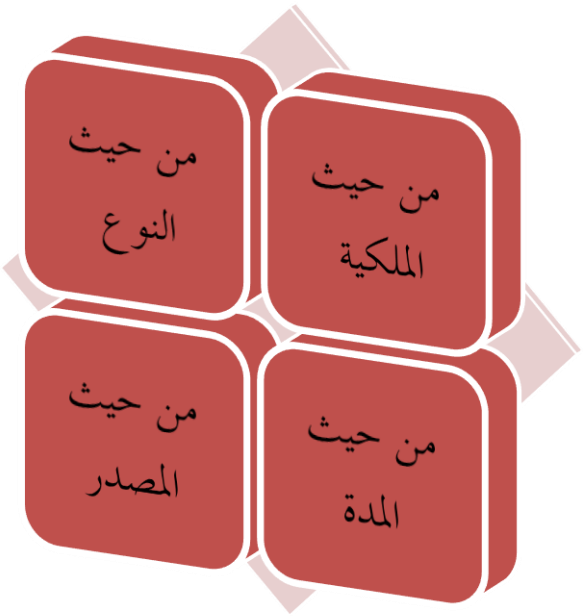

شكل رقم 1-7:من اعداد الطالبة استنادا على المرجع.

1. مصادر التمويل: يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى:

1.1 من حيث الملكية: وتنقسم إلى:

- **التمويل من المالكين أنفسهم:** وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال ويطلق عليه بأموال الملكية.

- **التمويل من غير المالكين (المقرضين):** قد يكونوا موردين للمنشأة أو بنوك أو مؤسسات مالية... الخ، ويطلق عليه بأموال الاقتراض.[1]

2.1 من حيث النوع: وتنقسم إلى:

- **التمويل المصرفي:** وهو الذي نحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

- **التمويل التجاري:** وهو الذي نحصل عليه من التجار.

3.1 من حيث المدة (الفترة الزمنية): وتنقسم إلى:

[1] هيثم محمد الزغبي، **"الإدارة المالية والتحليل المالي"**،مرجع سبق ذكره ، ص 120.

- **التمويل طويل الأجل:** مثل القروض البنكية والسندات ... الخ، وتكون مدته أكثر من 10 سنوات.

- **التمويل متوسط الأجل:** وهو التمويل الذي يمتد ما بين السنة والعشر سنوات، مثل القروض المصرفية.

- **التمويل قصير الأجل:** وهو الذي تكون مدته أقل من سنة، مثل القروض البنكية والتمويل التجاري... الخ، وقد نجد بأنّ البعض قد دمج النوع (ب) مع النوع (ج) في تصنيف واحد.

4.1 من حيث المصدر: وتنقسم إلى:[1]

- **تمويل داخلي:** ويكون مصدره من مؤسسة نفسها أو مالكيها مثل: بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح.

- **تمويل خارجي:** ويكون مصدره خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها مثل: الاقتراض البنكي، التمويل التجاري، السندات... الخ.

وإذا ما أردنا أن نحدد أي مصدر من هذه المصادر التمويلية هو الأفضل، فلا نستطيع بالشكل النظري المطلق، لأنّه لكل مصدر ظروفه إضافة إلى مزاياه وعيوبه فالاختيار إذن يعتمد على تقدير الشخص المسؤول وبشكل عام فإنّه يوجد محددات للاختيار ما بين المصادر التمويلية، وهي:

- ما يفرضه الممولين من قيود أثناء طلي التمويل.

- ما يفرضه الممولين من مواعيد للتسديد، وإن كان ذلك يتناسب مع التدفقات النقدية الداخلة أم.

- تحديد تكلفة كل نوع من أنواع التمويل، فلكل مصدر تمويلي تكلفة خاصة به، ولا بدّ من مقارنة ذلك مع العائد المتوقع من الاستثمار، فيتم اختيار المصدر التمويلي ذو العائد الاستثماري المرتفع والتكلفة المنخفضة.

- حجم الأموال التي ترغب المنشأة أو المستثمر بالحصول عليها، وإمكانية تلبيتها من المصادر المختلفة. [1]

[1] ملوكة سامي مختلف مصادر تمويل المؤسسة الإقتصادية http://www.ta3lime.com/showthread.php?t=6098 le 25/02/2017 à 21:00.

2. وظائف التمويل:

شكل رقم1-8:من اعداد الطالبة استنادا على المرجع.

فيما يلي سنذكر أبرز وظائف التمويل:[1]

1.2 التخطيط المالي: تطبيق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية، حيث أنّه بتقدير المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها سواء كانت هذه المستلزمات قصيرة المدى أو متوسط المدى أو طويلة المدى، دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبئية، وهذا لا يعني استبعاد التخطيط وإنّما يجب وضع خطط تتلاءم مع الأوضاع غير متوقعة، أي جعلها مرنة.

2.2 الرقابة المالية: تتم الرقابة المالية عن طريق تقييم أداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة، ويتم هذا التقييم من خلال الاضطلاع على تقارير الأداء، بإبراز الانحرافات ثمّ تحديد مسببات حدوثها.

3.2 الحصول على الأموال: بين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب، ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية أو داخلية من أجل الحصول على هذه الأموال بأدنى التكاليف وأبسط الشروط.

[1] محمد شفيق حسين طيب، محمد إبراهيم بيدات، **"أساسيات الإدارة المالية"**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997، ص 21.

4.2 استثمار الأموال: عندما تتحصل المؤسسة على الأموال المطلوبة يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع، وعليه التأكد أن استخدام هذه الأموال يضمن تحقيق أعلى مستوى من الربح، فكل مشروع استثماري هو عبارة عن أصل من الصول الثابتة أو المتداولة للمؤسسة، ويمثل استثمار الأموال، ومن المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول، ويتم استرجاع هذه الأموال عن طريق تشغيل هذا الأصل، وفي نفس الوقت تقوم المؤسسة بتسديد التزاماتها. [1]

[1] محمد شفيق حسين طيب، محمد إبراهيم بيدات، المرجع نفسه، ص 24.

المبحث الثالث: أساليب التمويل البنكي.

المطلب الأول: تعريف القرض.

هناك عدة تعاريف مختلفة للقروض في مضمونها وفقا لوجهة نظر كل باحث، فالقرض باللغة الانجليزية يعني credit وهو ناشئ عن عبارة credo في اللغة اللاتينية وهي تركيب اصطلاحين card ويعني باللغة السنسكريتية " ثقة ".

Do ويفهم باللغة اللاتينية "أضع" وعليه فالمصطلح معناه " أضع ثقة "

القرض: هو عقد حقيقي يتحقق بتسليف أموال إلى المستفيد الذي يتعهد بان يدفع له الفائدة المتفق عليها، وأن يعيد بالشروط المتفق عليها بالعقد الأموال التي كان اقتراضها سواء بدفعة واحدة أو بدفعات شهرية أو كل3 أشهر أو6 أشهر. [1]

إن من حسنات هذا الشكل من القروض أنه يزيد حجم القروض المسلفة وأن يزيد مجموع ميزان المصارف، إذ أن فتح حساب يفسر بقيده رأسا في موجودات المصرف(للسلفة على الزبون) وفي الالتزامات (بزيادة الحساب الجاري للزبون).

إن المصارف عادة لا تستعمل هذا الشكل من التسليفات في الحساب إلا للأشخاص، إنها تفضل إعطاء تسليفاتها على شكل تسهيلات في الحساب أو ضد تقديم سند تجاري وفقا للقاعدة المهنية المستوحاة من حسم الأوراق التجارية.

فالقروض تعرف بأنها:" تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقيف العميل عن السداد بدون أي خسائر".

ويمكن تعريف القرض المصرفي أيضا بأنه:" الثقة التي يوليها البنك لشخص ما، طبيعيا كان أو معنويا، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته

احترامه لتعهداته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك (المقرض) من العميل (المقترض) يتمثل في الفوائد والعمولات."

[1] مصطفى رشدي شيعة، "**الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،2003، ص222.

وعليه فلا تعتبر بالضرورة كل عملية ثقة عملية ائتمان، فهذه الأخيرة تتضمن أربعة عناصر:[1]

1- **علاقة المديونية:** حيث يفترض وجود دائن هو مانح القرض ومدين هو متلقي القرض.

2- **وجود دين أو وجود التزام:** وهو إما المبلغ النقدي الذي يمنحه الدائن (البنك) للمدين (العميل) أو التزام البنك بالتوقيع أمام طرف آخر لفائدة عميله.

3- **الفارق الزمني:** هو الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها، وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري لتمييز عمليات القرض.

4- **المخاطرة:** وتتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين، ولعل هذا من أسباب حصول الدائن على دينه مضافا إليه مبلغ معينا هو الفائدة.

المطلب الثاني: إجراءات منح القروض ومخاطرها.

1. إجراءات منح القروض

1.1 تقديم طلب الاقتراض بواسطة العميل للبنك:

وذلك من خلال ملأ استمارة طلب الاقتراض التي تقوم البنوك بإعدادها وتحتوي على بيانات يقوم العميل بملئها وتسليمها للموظف المختص، وهذه البيانات تشمل: اسم العميل، عنوانه، اسم الشركة، أو المشروع، نوع القرض المطلوب، الغرض منه، حجم القرض، استحقاق القرض، نوع الضمان، قيمة الضمان، نوع نشاط العميل،... الخ.

2.1 متخصص طلب الاقتراض بواسطة البنك:

يقوم الموظف المختص بفحص الطلب لمعرفة مدى توافقه مع سياسة الإقراض في البنك لاتخاذ القرار المبدئي بشأن قبوله أو رفضه، وقد يقوم الموظف بإجراء مقابلة شخصية مع المقترض للحصول على معلومات إضافية أو الاستفسار عن معلومات معينة في طلب العميل حتى يكون قرار القبول أو الرفض مبني على أساس معلومات كافية.

3.1 الاستعلام عن العميل:

[1] مصطفى رشدي شيعة،مرجع سبق ذكره ، ص233.

يهدف الاستعلام عن العميل إلى التعرف بأنّه جدير بالتعامل معه، وأنّه سوف يقوم بالوفاء بالالتزامات في مواعيدها ويتمثل الاستعلام النواحي الآتية:

- السمعة الشخصية للعميل: إذا كان مالك أو مدير المشروع.

- السمعة المالية للشركة أو المشروع الذي يقوم بإدارته.

- حجم مديونية العميل أو الشركة للبنوك الأخرى إن وجدت.

4.1 تحليل المركز المالي للعميل:

يقصد به تحليل الميزانية، وقائمة الدخل اللتان يقدمهما العميل للبنك وذلك للتعرف على الآتي:

- هل يكون العميل أو المؤسسة قادرة على الاستيفاء بالتزاماتها عند استحقاقها من حيث أصولها المملوكة لها، وقدرتها الإنتاجية، وتحقيق مستوى مقبول من الأرباح.

- هل يحقق العميل أو المؤسسة قدر معقول من المبيعات بالنسبة لإنتاجها ومن تم تحقيق أكبر قدر من الأرباح، ويستخدم البنك نسب التحليل المالي التقليدية والتي تشمل ما يلي:

معدلات السيولة، معدلات الربحية،... الخ.[1]

2. مخاطر القروض:

1.2 المخاطر الخاصة:

ترجع المخاطر الخاصة إلى ظروف مرتبطة بنشاط العميل أو المهن التي يمارسها، ونذكر على سبيل المثال ضعف الإدارة، وعدم أمانتها، الدورات التجارية التي تعرض لها المنتجات، ظهور سلع بديلة.....

ومن المتوقع أن يترك هذا النوع من المخاطر أثرا ايجابي على قدرة العميل وعلى رغبته في سداد ما عليه التزامات اتجاه البنك الذي يتعامل معه، والذي يحتمل أن يكون قد حصل على قرض لم يسدد قيمته بعد، كما يمكن للبنك الوقوف على بعض المؤشرات الهامة وفي ذلك بتحليل ما لديه من معلومات كمطابقة للسداد الفعلي مع مواعيد استحقاق القروض التي حصلت عليها المؤسسة من قبل كما يمكن تحليل القرض التجاري الذي حصل عليه من الموردين على اعتبار أنّه نوع من الإقراض، وهذا سيؤدي بنا إلى تصنيف العميل إلى المجموعات التالية:

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، **"التمويل وإدارة المؤسسات المالية"**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 175-178.

- العملاء الذين يقومون بسداد قيمة الفاتورة خلال فترة الخصم التي تنص عليها شروط القرض التي يضعها الموردين.

- العملاء الذين يقومون بتسديد بعد انتهاء مدة القرض.

كما يمكن استعمال طريقة التحليل المالي باستخدام النسب لقياس قدرة العميل على السداد، وكذلك لقياس مدى كفاية رأس المال لسداد مستحقات البنك في حالة إفلاس مؤسسة العميل، وتعذر بيع الأصول بقيمتها الدفترية، إنّ استعمال هذه الطريقة ترتكز على ثلاث مجالات رئيسية وهي: السيولة، الربحية والاقتراض.

2.2 المخاطر العامة:

يقصد بها المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المؤسسة المقترضة وهذه المخاطر تتمثل في: [1]

- مخاطر أسعار الفائدة:

يقصد بها احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلا فإذا ما تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر الفائدة معين على القرض، ثمّ ارتفعت أسعار الفائدة في السوق وبموجب ذلك يترتب عنه قلة الفوائد مقارنة مع الفوائد السابقة في السوق، وقد تكون هذه المخاطر على شكل آخر يتمثل في: انخفاض معدل الفائدة مستقبلا، مما يعني إعادة استثمار محصلات السداد القروض معدلات فائدة مخفضة.

- مخاطر التضخم:

يقصد بها مخاطر انخفاض القوة الشرائية فإذا تعرضت البلاد إلى ارتفاع التضخم بعد أن تمّ الاتفاق بين البنك والعميل على الحصول على قرض فسوف ينجم عنه انخفاض القوة الشرائية لأصل القرض والفائدة الأمر الذي يسبب أضرارا للبنك.

- مخاطر الدورات التجارية:

[1] منير إبراهيم هندي، "**إدارة البنوك التجارية**"، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 2002، ص 225.

يقصد بها موجة الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي وينجم عنه آثار سلبية على نتائج نشاط العميل، ومقدرته على الوفاء بتسديد ما عليه من قروض وفوائد وغيرها من الالتزامات.

- **مخاطر السوق:**حدوث أي تغيرات خارجية في السوق تؤثر على المنتوج الذي تمّ تمويله بقروض من البنوك، وهنا يكمن الخطر في عدم تحقيق المؤسسة المقترضة الأرباح المرجوة، أو عدم كفايتها لتسديد مستحقات القروض في آجالها وينتج عن ذلك خطر التأخر في السداد.

المطلب الثالث :الآليات التي يعتمد عليها البنك في منح القرض.[1]

1-مراحل منح القرض:

هناك عدة خطوات تتبع لمنح القرض وهي كما يلي:[3]

1.1**البحث عن القرض وجذب العملاء:** حيث انه من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض.

2.1**تقديم طلبات الاقتراض:** وتقدم على النماذج والطلبات المعدة لذلك، ويجب أن تكون صالحة لإدخال الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

3.1 **الفرز والتصويت المبدئي:** وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات، حيث يتطلب إستكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الإستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

4.1 **التقييم السابق:** وتتم فيها وضع نتائج التحليل والإستعلام وعمل تقدير على المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم الشخصي على المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

5.1 **التفاوض:** إن البدائل هي محدد التفاوض التي يجب أن يتم على أساس" أنا أكسب وأنت تكسب " وليس على أساس" أنا أكسب وأنت تخسر".

6.1 **إتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة، ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد والتوقيع.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**البنوك الشاملة**"، ديوان المطبوعات للنشر والتوزيع الاردن 2005، ص135، 136.

7.1 **سحب القرض وتنفيذ الإلتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الإلتزام التحويلي مع متابعة القرض بضمان إلتزام العميل بالشروط الموضوعية، ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

8.1 **إسترداد الأموال:** عند إستحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض.

9.1 **التقييم اللاحق:** والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

10.1 **بنك المعلومات:** ومن الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لإستدعائها والعودة في البداية الأولى التي يتم رسم فيها السياسات ووضع الأهداف والأولويات. والمخطط التالي يبين خطوات منح القرض:

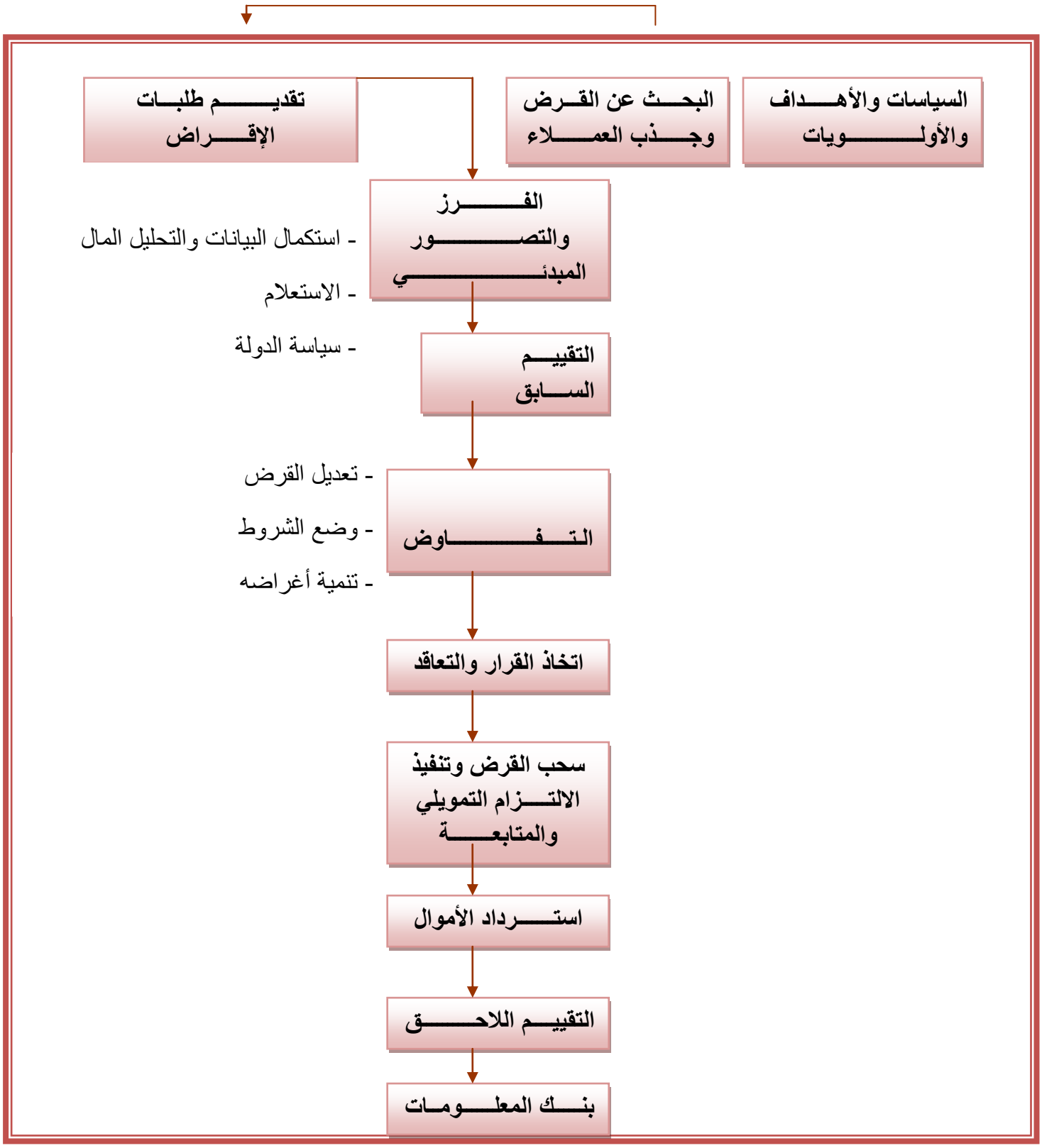

الشكل رقم 1-9: مراحلمنحالقرض

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة"، مرجع سابق، ص134

2- تركيب ودراسة ملف القرض:

يستوجب على كل طالب أن يتضمن ملفه كل الوثائق والمعلومات الضرورية حتى يتسنى للمصرف أخذ نظرة عن هذا الأخير، فرغم تقديم الضمانات ودراسة تعكس قدرته على الوفاء بالتزاماته أي مقدرته على الدفع،

إلا أنه يجب أن يقوم بدراسة دقيقة لهذا الملف.

أولا: الشروط العامة لمنح القرض: إن عملية منح القرض تستوجب على البنك أن يقوم ببعض الالتزامات والتي تنجر عنها أخطار، لهذا يجب توفر بعض الشروط تتمثل فيما يلي: [1]

1- **المستفيد من القرض:** يمكن أن يستفيد من التمويل المصرفي كل شخص طبيعي أو معنوي يرغب في إنشاء مؤسسة إنتاجية أو خدماتية.

2- **موضوع القرض:** القروض الممنوحة تختلف نسبتها حسب نوع القرض، فهي موجهة للتمويل الكلي أو الجزئي.

3- **مدة القرض:** تحدد مدة القرض وفقا لنوعه أما قرض قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل.

4- **تسديد القرض:** يكون تسديد القرض أما شهريا أو ثلاثيا أو سداسيا أو سنويا.

5- **تكاليف القرض:** وتمثل العائد من الأموال المقروضة أي معدل الفائدة المتفق عليه في عقد القرض، وتتمثل تكاليف القرض في العمولات الناتجة عن المعاملات الإدارية.

6- **الضمانات:** تعتبر الضمانات الملجأ الوحيد الذي يلجأ إليه المصرف في حالة عدم التزام العميل.

ثانيا: الوثائق اللازمة في ملف القرض: إن تكوين ملف طلب القرض يجب أن يتضمن العناصر التالية:

1- **الطلب الشكلي للقرض:** يحدد في طلب القرض طبيعة القرض، مبلغه، مدته، وغرضه، والضمانات المقترحة، ويجب أن يكون هذا الطلب موقع من طرف مسير المؤسسة.

2- **الوثائق القانونية والإدارية:** هذه الوثائق تسمح بتعريف المؤسسة الطالبة للقرض والتي تتضمن ما يلي:

* نسخة طبق الأصل للسجل التجاري.

* نسخة طبق الأصل مصادق عليها للوائح الأشخاص المعنويين.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، "**اقتصاديات الائتمان المصرفي**"، منشأة المصارف، مصر، 2000، ص99.

3- الوثائق المحاسبية والجبائية: وتتمثل في:[1]

*الميزانيات المحاسبية وجدول حساب النتائج ثلاث سنوات الأخيرة.

* الميزانيات المحاسبية وجدول حساب النتائج لثلاثة سنوات متوقعة.

* شهادة عدم الخضوع للضرائب لتاريخ حديث.

* شهادة دفع جميع حقوق التأمين لتاريخ حديث.

4- الملفات الاقتصادية والمالية:

* دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.

*الفاتورة الشكلية أو العقد التجاري.

* كل الوثائق التي تبرر أو تبين النفقات على المشروع.

5- الملفات التقنية:

* رخصة البناء للمشاريع الجديدة.

* البنية المالية وبنية التكاليف.

* المخطط الهندسي والهيكلي للمشاريع الجديدة.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص110.

خاتمة

إن مهمة البنوك الأساسية استقطاب المودعين والمقترضين لتستفيد وتفيد المتعاملين الاقتصاديين مما يستدعي عملية التدقيق لتفادي المخاطر. إذ يقوم المدققون داخل المؤسسة البنكية بفحص كل الوثائق والأرصدة وإيجاد تبريراتها ودراسة الأخطار ومدى تلبية رغبة العملاء، وإيجاد الانحرافات للقيام بالتعديلات اللازمة وتوضيح نقائص المؤسسة البنكية.

وقد قمنا بعرض الطرق أو الإجراءات التي تحد أو تقلل من هذه المخاطر وكذا الضمانات الواجب توافرها، ويبقى دور إدارة البنك هو الأكثر فعالية في تطبيق التعليمات والعمل بصفة قانونية.

مقدمة

سنحاول في هذا الفصل تناول الجانب التطبيقي للرقابة والتدقيق على منح وتسيير القروض البنكية وذلك لاختيارنا لأبرز البنوك وهو وكالة التنمية المحلية BDL وهذا من خلال التربص، حيث سنتطرق إلى العموميات المتعلقة بالبنك من نشأة وتعريف ثم نتناول وكالة مستغانم بالدراسة وكذا الهيكل التنظيمي لها ثم الأهداف والخدمات المقدمة من طرف BDL ثم نعرض بعض ما جاء في تقرير المدقق من جانب تسيير و منح القروض، وفي الأخير نقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية لمجال القروض في الوكالة من خلال طرح نقاط القوة ونقاط الضعف.

المبحث الأول: عموميات حول بنك التنمية المحلية BDL.

يعتبر التنمية المحلية من أهم البنوك على المستوى الوطني لم له من أهمية اقتصادية واجتماعية، ويمكن تقديمه من خلال التطرق الى نشأته وبعض المعلومات المتعلقة به ومختلف النشاطات التي يقوم بها.

المطلب الأول: تقديم بنك التنمية المحلية.

الفرع الأول :نشأته و تعريفه.

تم تأسيس بنك التنمية المحلية بموجب مرسوم رقم85-85: المؤرخ في 1985/04/30، الذي انبثق من القرض الشعبي الجزائري برأس مال قدره نصف مليار دينار (000 000 500) ، أنشأ هذا البنك في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية، التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي والمحلي حتى يتمم التكامل الاستراتيجي في تنمية الجهات المحلية والتحكم أكثر في الجهاز المصرفي.

وهو بنك ودائع مملوك للدولة، وخاضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات المألوفة لبنوك الودائع (حسابات جارية وتوفير، إقراض، ضمانات، خدمات متنوعة)، لكنه يخدم بالدرجة الأولى فعاليات الهيئات العامة المحلية.

- قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، تمويل عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة لخدمات للقطاع الخاص.

ويقع مقره الرئيسي بـ 05 شارع قاسي أعمر بسطوالي، ولاية الجزائر ويحتوي مقره العام على تسعة مديريات متخصصة، أما فروعها فقد انتشرت خلال سنة ونصف من تأسيسها على كامل التراب الوطني.

الفرع الثاني :تعريف بنك التنمية المحلية

هو مؤسسة مالية عموما ملك الدولة،خاضع للقانون التجاري و يتولى كل العمليات التقليدية لبنوك الودائع،

يتمتع البنك بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و يعد تاجرا في علاقته مع الغير و خاضعا لمايلي :

-القواعد العامة المتعلقة بنظام البنوك و القرض.

-الأحكام التنظيمية و التشريعية المعمول بها.

يحتوي مقره العام علي 10 مديريات متخصصة و له 15 فرع موزعين علي كامل التراب الوطنى لكل فرع عدد من الوكالات ،أما رأس المال الحالي هو 000 000 800 36.

أما عن فرع ولاية مستغانم فقد تأسس عام 1987 له 12وكالة (4 في ولاية مستغانم، 4 في غليزان، 4 في تيارت)، وهو الآن يضم 8 وكالات (4 بولاية مستغانم، 2 بولاية غليزان ، 2 بولاية تيارت) و مبين فيمايلي:

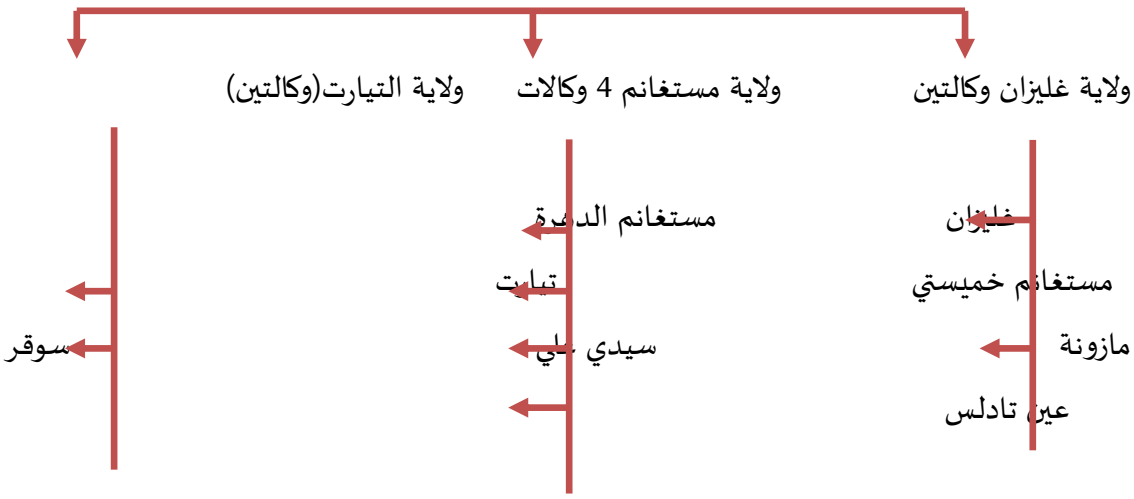

الشكل رقم 2-1 :فروع بنك التنمية المحلية.

المصدر:بنك التنمية المحلية BDL.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك BDL.

الفرع الأول: مهامه.

بغض النظر عن الدور العادي الذي يلعبه البنك في جمع وتحصيل الأموال ومنح القروض، فإن مهام بنك التنمية المحلية تتمثل فيما يلي:

- تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والموضوعة تحت وصاية الولايات والبلديات.
- تمويل العمليات الاستثمارية النتيجة المخططة التي تبادر بها الجماعات المحلية.
- تمويل العمليات التي لها صلة بالقروض على الرهن (الرهن الحيازي).
- تمويل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين حسب الشروط والأشكال المسموح بها.
- تسبيقات وسلفات على السندات العمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية.
- تمويل عمليات التجارة الداخلية الجهوية والمحلية.
- تمويل المخططات والبرامج التنموية والقطاعية.

وإن جميع العمليات البنكية: القرض، الصرف، والخزينة لها علاقة بأعمال تسيير موجوداته المالية.

الفرع الثاني: أهدافهوأهم عملياته .

1-أهداف بنك التنمية المحلية : يعتبر البنك كأداة للتخطيط الاقتصادي تتنبأ الدولة من خلاله على مخططات العمل المالية القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة، ولقد اكتسب البنك منذ نشأته إلى يومنا هذا تجربة تجعله يتأقلم مع المحيط الاقتصادي الذي يعرف تطورات هائلة، لاسيما في مجال المعاملات المالية.

ومن جملة الأهداف التي سطرها البنك قصد نيل رضا وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد على حد السواء نجد:

- تمويل كل من الجماعات المحلية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- رفع مساهمات الجماعات المحلية في الاقتصاد الوطني.
- تنفيذ المخططات والبرامج المعدة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالهياكل والنشاطات الخاصة بمهام البنك.
- كسب ثقة واحترام الزبائن وهذا بتحسين نوعية الخدمات.
- تحقيق مردودية كمية وكيفية في الإنتاج والإنتاجية ضمن إطار تحقيق المخططات الوطنية.

إلا أن تحقيق هذه الأهداف لا تكون سوى باستحداث الهياكل الداخلية للبنك، والتحكم أكثر في الوسائل التقنية قصد رفع حجم الموارد بأقل التكاليف.

2-عمليات بنك التنمية المحلية :

كأي بنك تجاري تتركز عملياته علي :

- فتح حسابات التوفير، والحسابات الجارية و جلب الودائع .
- تقديمتقديم قروض وسلفيات مختلفة الآجال طبقا للقوانين السارية المفعول.
- تقديم خدمات للهيئات العامة المحلية.
- تمويل عمليات الاستيراد و التصدير.
- تقديم خدمات للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية.
- المساهمة في إعادة هيكلة المؤسسات في العامة.
- العمليات التي لها علاقة بالسلفيات مقابل رخصة أو رهن.
- عمليات التحويل الخارجي.
- بيع وشراء العملات الأجنبية وعمليات الصرف.
- تقديم المشورة للزبائن.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية.

الفرع الأول:الهيكل لبنك التنمية المحلية الكلي.

1- المديرية العامة: يترأسها المدير العام عندما يعين كرئيس مجلس الإدارة وتتكلف المديرية بالسياسة العامة للبنك (السياسة التجارية)

2- **المديريات المركزية:**

وتكون على مستوى مقر المديرية العامة، وتتكون المديرية العامة من مديرية مساعدة، لها علاقات وظيفية مع الوكالات والفروع وتترتب هذه المديريات على الشكل التالي:

- مديرية المحاسبة.
- مديرية المتفشية العامة.
- مديرية التنظيم ومراقبة التسيير .
- مديرية الإعلام الآلي والتنمية النقدية
- مديرية مراقبة الالتزامات والتعهدات
- مديرية الموارد البشرية
- مديرية الوسائل المادية
- مديرية القضايا القانونية والمنازعات
- مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية
- مديرية الخزينة
- مديرية الإعلام الآلي ونظم المعلومات
- مديرية القرض العقاري والقروض الخاصة
- مديرية الإنتاج البنكي
- مديرية المراجعة العامة
- مديرية التكوين
- مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والكبيرة.

3- **الفروع** LES SUCCURSALES :

ويشمل مجال نشاط هذه الفروع بعض ولايات القطر، وهو وسيط بين المديرية المركزية والوكالة، وهي تتدرج من مديرية شبكة الاستقلال ولها علاقة وظيفية مع مختلف المديريات، وهدف الفروع هو مراقبة وتنشيط مختلف الوكالات التابعة لها.

- **الوكالة البنكية:**

تضم الوكالة خلية متنوعة من المهام لهدف تحقيق الاستغلال البنكي فهي تشكل من هياكل الاستقلال التي تسمح لها بتلبية احتياجات المتعاملين مهما كانت طبيعتهم وقطاع نشاطهم طريقة فعالة بتقديم مختلف الخدمات والمنتجات البنكية التي تتناسب مع نشاطهم.

- **المديريات الفرعية:**

وتكون على رأسها ثلاث ولايات وتمتد سلطتها إلى الوكالات التابعة لها والمتواجدة على مستوى أكثر من ولاية، وتسمى حاليا بمجموعات الاستقلال بمستغانم ورمزها 834 ومقرها بمستغانم وتشرف على ولايات : غليزان، مستغانم، تيارت ولها طابع إداري، وهي تنشق بن المديرية والوكالات التابعة لها.

الوكالات المتواجدة على مستوى ولاية مستغانم:

وكالة مستغانم 423، وكالة عين تادلس 422، وكالة مازونة 434، وكالة تيارت 466، وكالة السوقر 459، وكالة غليزان 469، وكالة سيدي علي 424، وكالة الدهرة 425.(**أنظر الملحق01**)

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية –فرع مستغانم-

أما الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية –فرع مستغانم- فهو كمايلي:

1- **المدير:** وهو العضو المركزي داخل الوكالة حيث يقوم بالتنسيق بين كل المصالح.

2- **أمانة المدير:** سكرتارية المدير حيث تقوم بإستعمال كل أعمال المدير والتكفل بمواعيده.

3- **المدير المساعد:** يقوم بمساعدة المدير في أعماله وأخذ مكانه في حالة غيابه.

4- **مصلحة المراقبة:** تقوم بمراقبة عمليات ونشاطات الوكالة.

5- **مصلحة الإدارة:** تقوم بتحضير ودراسة المخططات المتبعة من طرف الوكالة.

6- **الخلية التجارية**: تقوم بتدعيم النشاط التجاري.

7- مصلحة عمليات الصندوق بالدينار الجزائري والعملة الصعبة:وهي المصلحة الأكثر نشاط في الوكالة حيث تقوم بإستقبال ودائع الأفراد ودفع مبالغ الشيكات ولها قسمان، قسم العلاقات الخاصة بالزبائن وقسم خاص بالعلاقات الداخلية.

8- مصلحة القرض: ينحصر نشاط هذه المصلحة في مجال الاعتمادات وذلك حسب المعايير الاساسية التالية:

- أخذ القرار في أقرب الآجال لطلبات القروض المتعددة من طرف الزبائن.
- تأمين الاموال المقترضة بأخذ الضمانات اللازمة.
- تطبيق قرارات الاعتماد المتخذة من طرف اللجان.
- مراقبة التطبيقات القانونية الخاصة بالقروض.

إذ تحتوي مصلحة القروض على خلية الدراسات والتحليل مكونة من مكلفين بالدراسات مصنفون حسب مختلف تقسيمات الزبائن سواء كانت مؤسسة كبيرة، متوسطة أو صغيرة، مهن حرة أو خواص.

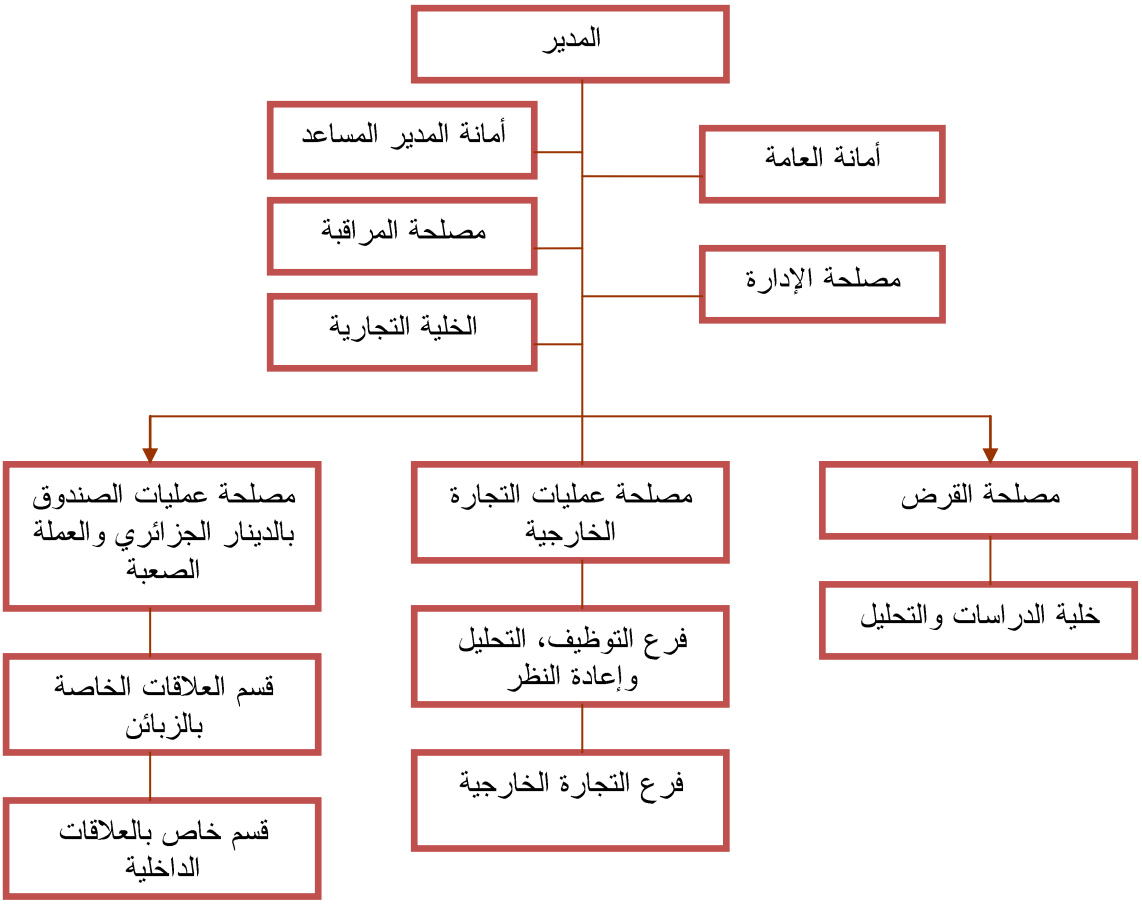

الشكل رقم 2-2: الهيكل التنظيمي لفرع التنمية المحلية بمستغانم.

المصدر:بنك التنمية المحلية BDL.

المبحث الثاني :التدقيق في البنوك.

المطلب الأول : تنظيم الرقابة الداخلية و المنهجية المتعبة في التدقيق.

الفرع الأول: تنظيم الرقابة الداخلية.

من اجل جعل الرقابة أكثر تنظيما و بالتالي أكثر فعالية فرض القانون رقم 02-03 على البنوك و المؤسسات المالية نوعين من الرقابة الداخلية، و هما رقابة مستمرة او رقابة من المستوى الاول، ورقابة دورية او رقابة من المستوى الثاني.

أولا: الرقابة من المستوى الأول(أو الرقابة المستمرة)

هي رقابة تستند دليل الإجراءات الذي يسمح بتدقيق العمليات وفقا للمعايير المحددة من البنك، هذا الدليل يشير الى:

- تسلسل المراحل و منطقة معالجة العمليات.
- التسجيل المحاسبي للمعلومات.
- تحديد إجراءات الرقابة المنظمة.
- و طبقا للمادة 06 من قانون رقم 02-03 و المتضمن الرقابة الداخلية فان الرقابة المستمرة تهدف إلى:
- مراقبة صدقية للمعلومات.
- احترام التعليمات.
- مراقبة الأمن و السرية.
- مراقبة المخاطر.
- الفصل بين الوظائف و الوحدات المكلفة بالعمليات التالية:

-وظيفة الالتزام.-وظيفة المصادقة-وظيفة التنظيم.

- و تمارس الرقابة المستمرة من طرف أعلى مسؤول أو مختص.
- **ثانيا: رقابة من المستوى الثاني(او الرقابة دورية)**

هذا النوع من الرقابة الداخلية يمارس بصفة مفاجئة و لاحقة و يتمثل دورها في:

- تقييم العمليات.
- متابعة المخاطر حسب شكل تفويضات السلطة الممنوحة.
- إعلام الأجهزة الإدارية حول الرقابة الداخلية المحققة.
- تمارس هذه الرقابة على فترات محددة، و تتطلب جهاز مختص و هو لجنة المراجعة.

و كل هذا يشكل جزء من ميثاق المراقبة الداخلية .(**أنظر الملحق رقم02**)

الفرعالثاني:المنهجية المتبعة في مراقبة البنوك.

هناك طريقتان للمراقبة: المديرية الجهوية للبنك الجزائري الخارجي هي التي تقوم بعملية المراقبة.

1-المراقبة عن بعد: نراقب من بعيد عن طريق الوثائق التي تبعت إلينا اليومية تبعت من قبل الوكالة إلى المديرية الجهوية، يوجد فيها جميع البيانات التي تحدث يوميا بالعملة الوطنية او بالعملة اخرى.

2-المراقبة في المكان: بالنسبة للرسائل المجهولة التي تصل الى المديرية الجهوية يجب ان تراقب في المكان.

المراقبة من هذا النوع تكون مرة في السنة و تكون فجائية أي بدون علم الوكالة المراد مراقبتها.

كيفية المراقبة: بعد تحديد المصلحة التي نريد مراقبتها مثلا: مصلحة القروض نطلب ملفات القروض و قائمة الزبائن الذين تحصلوا على قروض.

-نراقب مكونات ملف القرض: مبلغ القرض، مدة القرض، اسم الزبون،

التصريحبالقبول+L'AUTORISATIONالضمانات LES GARANTIES.

-ثم مقارنة بين المبلغ الذي طلبه الزبون و المبلغ الذي اعطاه له البنك، و المدة حسب نوع القرض.

-و ايضا نراقب اذا كانت الضمانات في الحقيقة تناسب قيمة القرض بعد تقييمها من طرف الخبير.

مهمة المراقب هما تكمن في استخراج المشكلة و اقتراح الحلول اللازمة لها.

عند مراقبتنا للمصلحة الخارجية نختار الملفات الخاصة بالتصدير او الاستراد (نأخذ نسبة معينة) نراقب محتوى الملف و نسجل النقائص اذا كانت موجودة و كذلك نراقب عملية الدفع و السحب: مثلا يجب ان يخرج المبلغ الذي سدده الزبون (صاحب الحساب) بعد 48 ساعة عن مدة وضعه في الحساب، الا اذا كان عنده رصيد من قبل يخرجه متى شاء.

المطلب الثاني : تقرير المراقبة في منح و تسيير القروض.

الفرع الأول: تقرير المراقبة في وكالة مستغانم BDL

حسب ما قدم لي في الوكالة (**أنظر الملحق 03**).

الشكل العام للوكالة :

-الوكالة تتميز بوضعية جيدة نوعا ما نظرا لموقعها الإسراتيجي الذي تحتله إضافة الى إطلتها على المقاهي،دار الثقافة، الولاية ،المحكمة و التجمعات السكانية اذ يستدعي ذلك استقطاب الكثير من الزبائن ،من ناحية.

- من ناحية أخرى فهي بذلك تحتل المرتبة الأولى من بين المجمع البنكي الذي يتكون من 09 وكالات.

- بالنسبة لوضعية الوكالة الداخلية فهي تعاني من عدة مشاكل أهمها :

- نقص اليد العاملة.
- نقص كاميرات المراقبة.
- مساحة الوكالة لا تسمح لها بتوسيع نشاطها فعملها يتوسع و مساحتها ثابتة.
- مسؤولية مدير الوكالة محدودة و ليس له الحق في أي قرار و التدخل فيه.
- سوء التنظيم و التسيير لبعض المصالح في الوكالة.
- كثرة ازدحام الزبائن و طوابير الإنتظار مما يشوه المنظر الداخلي للوكالة.

الفرع الثاني :دراسة حالة وكالة بن سليمان "423".

بناءا على تقرير المراقبة تم الاشارة على دراسة وكالة بن سليمان من خلال فحص ملفات منح القروض التي قدمت للوكالة و التاكد من صحتها و سلامتها و ذلك من خلال تبيان الاجراءات التالية :

1- تحليل الاستخدامات :(أنظر الملحق رقم04)

-**قروض الاستغلال** :و هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل تسمح بمواجهة ظرف مؤقت و لا تتجاوز السنة تلجأ المؤسسات لهذا النوع إذا أرادت مواجهة عملية تجارية في زمن محدود لذا نجد نسبتها مرتفعة نوعا ما حيث قدرت بـ 109% في بنك التنمية المحلية و السبب راجع لأهدافه المتعددة مثلا : كالتمويل ،الإستيراد و التصدير و يقدم البنك هذه القروض نظرا لإنخفاض درجة مخاطرها بسبب قصر آجالها.

-**قروض الاستثمار** : هي القروض التي يمنحها البنك و توجه للمشاريع الاستثمارية مثل :المنشآات السياحية ،الصناعية ،التجارية ....،حيث تكون مدة القرض 10 سنوات (طويلة الأجل) و تقدر نسبتها بـ 55 % وهي نسبة جد مقبولة و معقولة نظرا لطبيعة هذه القروض حيث أنها تتميز بارتفاع درجة المخاطرة مما يجعل بنك التنمية المحلية يبحث عن وسائل لتخفيض المخطر و بالتالي تطلب ضمانات ذات قيمة عالية.

-**قروض المؤسسات** :هي قروض توجه الى المؤسسات الكبيرة من شأن تمويل مشاريعها المختلفة حيث بنك التنمية المحلية المحلية يقدم تسهيلات في ما يخص طرق التسديد حيث نلاحظ أن نسبتها مرتفعة و قدرت بـ **%** 88.

-**القروض العقارية**:هو قرض طويل الأجل موجه لتمويل أو شراء سكن أو أعمال تهيئة كبرى حيث مدة القرض تصل إلى 30 سنة حسب قدرات التسديد لاكن نسبة الفائدة مرتفعة لأنها محددة من كرف بنك الجزائر و حددت ما بين **%** 6.5 و **%**7.5 ،و هذا ما يجعل نسبة الطلب عليها منخفضة كما هو ملاحظ في الجدول و قدرت بـ **%** 9 .

-القروض الإستهلاكية: و هي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها استهلاكي كشراء سيارة أو أثاث حيث بنك التنمية المحلية لا يقدم هذه القروض كما نلاحظ أن نسبتها منعدمة تماما و السبب راجع لأن قدرة الموظف على الدفع تتوقف على استمراره بالوظيفة حيث تتأثر بإنهاء خدماته أو إصابته بحادث و نظرا لإرتفاع درجة المخاطرة يفرض البنك سعر فائدة عالية مما يقلل الطلب عليها.

- القروض الأخرى لتشغيل الشباب ANSEJ-CNAC –ANGEM : تعتبر قروض متوسطة و قصيرة الأجل و نلاحظ ارتفاع بنسبة % 24 و ذلك راجع لاهتمام الأفراد بالشروع في بناء مشاريعهم الخاصة كما أن البنك يمنح تسهيلات في مجال الفوائد و البدأ في الدفع بعد إنقضاء مدة 5 سنوات.

-مجموع الاستخدامات : سجلت هذه الأخيرة ارتفاع بنسبة **%** 7.47 (**أنظر الملحق 05**) وتعتبر نسبة جد ضعيفة بالنسبة للوكالة و هذا راجع لاختلاف عملياتها المصرفية و تعاملاتها.

2-الملاحظات :من خلال مراقبتي للوكالة في مدة التربص سجلت الملاحظات التالية:

1-2 مصلحة الإستغلال (القروض):قروض ANSEJ-CNAC-ANGEM

- عدد الملفات المدروسة خلال سنة 2017 للأشهر الأربعة الأخيرة 12 ملف من أصل 980 ملف أي بنسبة 3%
- 04:CNAC ملفات من أصل 464 ملف أي بنسبة 1%.
- 04:ANGEM من91 ملف بنسبة 4%.
- ANSEJ :04ملفات من أصل 425 ملف بنسبة 1%.

و من خلال دراستنا لهذه الملفات وجدنا نقائص سنذكرها كالتالي :

-معظم الملفات الدروسة تنقصها الوثائق الإدارية مثل :

- شهادة الميلاد الأصلية.
- شهادة عدم الإخضاع للضريبة.
- ملف لم تستحق دفعته الأولى في التاريخ المحدد.
- القروض المخصصة للسيارات CAV بعضها تنقصها الرهانات LE GAGE
- نقص الصمانات المتعلقة بالقرض العقاري.
- بعض الملفات الخاصة بالقرض الإستهلاكي غير مؤمنة.
- معظم ملفات ANSEJ-CNAC-ANGEM لم تسدد مستحقاتها.
- *غياب شعار بالقبول L'autorisation في ملفين من ملفات ENSEJ
- يوجد ملف من ملفات CNAC تنقصه وثيقة التأمين .(**الملاحق الأخرى**).

- كل هذه الملاحظات من ديون غير مسددة، غير مؤمنة للأخطار و المرفوضة .....يعتبر خسارة بالنسبة للوكالة و من جهة أخرى نجد انخفاض في الضمانات من خلال الملفات المدروسة و ذلك راجع لخفض الوكالة لضماناتها لأنها أوقفت التعاملات مع المؤسسة التجارية.

في يوم **2017-04-10**قمنا بتدقيق الملفات التي تم تمويلها من طرف البنك خاصة القروض الممنوحة ANSEJ:

- **مبارك لعجال**

- **النشاط** :مخبزة.
- قرض استثمار: من 12/05/13 الى 28/05/21 بمبلغ : DA4.226.000
- الضمانات الممنوحة :رهن حيازي (موجود) و التأمين على الأخطار (غير موجود).
- حيث قدمت له العديد من الشعارات للحصول على تأمين العقد.

- **حمود أبوسفيان**

- النشاط :الأشغال و البناء.
- قرض إستثمار:من 13/05/2013 الى 30/05/2021. بمبلغ 6.999.671 DA
- الضمانات الممنوحة :رهن على الآلات (غير موجود) و على المخاطر (غير موجود)، العقد رفض في 08/07/2014.
- تم اعلام مدير الوكالة من طرف المدير الجهوي للإستغلال DRE من أجل تسوية الوضع و تجديد العقد(**أنظر الملحق رقم06)** .

2-2 مصلحة الصندوق :

- وجدنا الملاحظات التالية:
- -سجل الشيكات الخاص بالبنك DAP غير منظم.
- -هناك بطىء كبير في صرف الشيكات نظرا لنقص الموظفين حاليا.
- -غياب المراقبة اليومية على سيولة الصندوق.
- -غياب ختم CACHES في شعارات AVIS DE MISSION في بعض الشيكات.
- -هناك عدة سجلات غير منظمة خاصة الأرشيفات.

المطلب الثالث :تقييم نظام الرقابة الداخلية.

بناءا على على تقرير المدقق الذي يقدم حكم موضوعي و محايد على نظام الرقابة الداخلية الموجودة في بنك التنمية المحلية بمستغانم من أجل القيان بالتقييم لجئنا الى الدراسة التطبيقية و التي من خلالها توصلت الى جملة من النتائج التي حددت في عنصرين نقاط القوة و نقاط الضعف :

الفرع الأول : نقاط القوة و الضعف.

أولا:نقاط القوة: يمكن تلخيص نقاط القوة في:

- وجود نظام تفويض لمنح القرض والذي يعتبر مهم في هذا المجال، كما يحتوي قرار منح القرض على معلومات مهمة في ملف القرض كطبيعة ونوعية القرض وكذلك تاريخ الاستحقاق وشروط القرض من نسب فائدة وعمولات.
- تخضع كل ملفات الزبائن إلى دراسة كاملة قبل منح القرض وهذا يسمح بتقييم المخاطر كما يسمح بتقييم المشروع من حيث المردودية أي مدى ربحية المشروع ومنه القدرة على التسديد.
- مبدأ الاحتفاظ السليم للضمانات محقق ومحترم وهذا حسب نوعية الضمان، ومن الضمانات التي تتعامل بها BDL هي عقود الرهن العقاري وعقود الرهن الحيازي وعقود التأمين.
- وفرة العقود الأصلية لدى البنك نظرا لأهميتها في مواجهة أي وضع طارئ باعتبار هذا الملف كدليل حيث أنه يحتوي على معلومات مهمة بالنسبة للبنك عند مواجهة أي نزاع مع الزبون.
- هناك تحديد للمسؤوليات إذ نجد أنه هناك استقلالية تامة بين الشخص الذي يقرر منح القرض والشخص الذي يمنحه وذلك من أجل منع الوقوع في الغش والاختلاس.
- وجود حالة مخاطرة تسمح بتحديد التجاوزات مقارنة بالتصريحات وكذلك نهاية مدة الإستحقاق.
- وجود نظام يسمح بالتأكد من أن القروض المرخصة هي التي تمنح حيث أنها تخضع لنظام المراقبة الميدانية.
- نلاحظ وجود مراقبة دورية لحركة الحسابات لاكتشاف أي تلاعب وهناك فحص دوري سنوي للملفات وهذا ما تقوم به مصلحة المتابعة والشؤون القانونية.
- وجود الإعلام الآلي له أهمية في تسير القروض حيث قام BDL بإدخاله كنظام جديد مؤخرا وهذا يسهل عملية حساب الفوائد والإهتلاكات حيث يمنح هذا النظام أي تسجيل فيما يخص التجاوزات غير المصرحة.

ثانيا: نقاط الضعف: تتمثل فيما يلي:

- رغم وجود سياسة لمنح القرض، إلا أنها ليست محددة ومعمقة بشكل كافي، وهذا ما يؤدي إلى نقص الفعالية رغم أنها تأخذ بمعيار تصنيف السوق وقطاع النشاط والمردود من جهة وتهمل تحديد الحد الأقصى للمخاطرة والنوعية والكمية من جهة أخرى.
- نلاحظ غياب نظام داخلي يسمح بتقييم الزبون لتجنب مخاطر عدم التسديد.
- عدم وجود نظام معلومات التسيير رغم وجوده يسمح بتحسين مردود القرض والزبون.
- رغم وجود نظام الإعلام الآلي إلا هذا النظام لا يسمح بمنح أي تسجيل فيما يخص إكتشاف القروض.

الفرع الثاني :الحلول الواجب القيام بها من طرف الوكالة

- واجب على المدير اتخاد إستراتيجية خاصة للرفع من مردودية الوكالة.
- يجب ترتيب الأرشيف حسب المعايير المعمول بها.
- وضع السجلات الناقصة.
- توفير كاميرات المراقبة.
- يجب وضع سجل خاص بالشيكات البنكية.
- يجب مراعاة القواعد التي تسير كيفية استعمال DAP
- يجب اتمام الملفات الناقصة الخاصة بالقروض.
- يجب استدعاء الزبائن الذين لم يسددوا مستحقاتهم.
- يجب استدعاء الزبائن الذين لم يقدموا وثيقة رهن السيارات و التأمين.
- تنظيم و ترتيب الملفات الخاصة بالمصلحة .
- تفعيل نظام داخلي صارم يسمح بتقييم الزبون لتجنب مخاطر عدم التسديد.
- تحسين من نظام معلومات التسيير لتحسين مردود القرض والزبون.
- استخدام نظام الإعلام الآلي في إكتشاف كل ما يخص الزبون و ملف القرض.

خاتمة

يمكن القول بعد الدراسة التطبيقية التي قمنا بها وتحليلنا للمعطيات المقدمة وكذا تقييم نظام الرقابة الداخلية أن نستنتج ما يلي:

- نلاحظ أن التنمية المحلية قد شهد تطورا ملحوظا في نسبة مساهمته في تمويل المشاريع.
- يقوم المدقق بالتدقيق على جميع الملفات و تقديم تقرير للوكالة من أجل تسوية الأوضاع.
- هناك إهتمام كبير على القطاع الخاص حيث نلاحظ ارتفاع كبير في نسبة تقديمه للقروض وهذا في المرحلة الأولى ثم ذهب الإهتمام أيضا الى قطاع تشغيل الشباب والأفراد ENSEJ-CNAC- ANGEM
- يمكننا القول على نظام الرقابة أنه نظام لا بأس به رغم وجود بعض النقائص التي لابد من تفاديها في المستقبل وتحويلها الى نقاط قوة.